المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية

اسم المقال: موقف المشرع الإماراتي من حالات تخفيف المسؤولية الجزائية نتيجة الاضطرابات النفسية أثناء فترة الحمل وما بعد الولادة (دراسة تحليلية مقارنة)
اسم الكاتب: ضحى خلفة عبدالله سيف النقبي، أ.د. أحمد موسى هياجله
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/10007
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 08:52 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية جامعة مؤتة ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

The Position of the Emirati Legislator on Cases of Reducing Criminal Liability as a Result of Psychological Disorders During Pregnancy and Postpartum: a Comparative Analytical Study

Doha Khalifa Abdullah Saif Al-Naqbi
University of Sharjah, College of Law, Sharjah, United Arab Emirates
Dr. Ahmed Musa Hayajna
University of Sharjah, College of Law - Faculty of Law - University of Jordan

Received : 02/07/2024
Revised : 31/10/2024
Accepted : 04/11/2024
Published : 30/09/2025

DOI: 10.35682/jjlps.v17i3.1098

*Corresponding author :

dalnaqpi@gmail.com

Abstract

This research delves deeply into the stance of both Emirati and French legislators regarding the mitigation of criminal responsibility resulting from psychological disorders that may affect women during pregnancy and postpartum. It provides a comprehensive analysis of comparative legal texts, focusing specifically on Articles 62 and 63 of the UAE Federal Law No. 31 of 2021, which grant judges significant flexibility in assessing the extent to which psychological disorders influence criminal responsibility. This allows them to reduce the sentence or even exempt the individual if the psychological impact is proven to be substantial. In contrast, the French Penal Code of 1994, particularly Article 122-1, requires detailed and precise medical reports to demonstrate the impact of psychological disorders on the mother's criminal behaviour. The comparative analysis reveals that both legal systems recognise the importance of protecting the rights of postpartum mothers and offer a legal framework that seeks to achieve justice and safeguard vulnerable groups. However, French law adds dimension by emphasising the necessity of presenting scientific medical evidence to support the claim, reflecting cultural and legal differences between the two systems. Despite these differences, they share a fundamental objective of achieving justice and protecting vulnerable groups. The study recommends strengthening Emirati legal provisions through specialised training programs for judges on the importance of medical and psychological evidence, as well as developing practical mechanisms for presenting this evidence in courts. It also calls for promoting international cooperation to exchange expertise and knowledge regarding best practices, ensuring the effective and comprehensive protection of mothers' rights and the achievement of criminal justice.

Keywords: reducing criminal liability, psychological disorders, pregnancy, postpartum, Emirati law, French law.

موقف المشرع الإماراتي من حالات تخفيف المسؤولية الجزائية نتيجة الاضطرابات النفسية أثناء فترة الحمل وما بعد الولادة (دراسة تحليلية مقارنة)

ضحى خليفة عبدالله سيف النقبي
جامعة الشارقة كلية القانون – الشارقة – الإمارات العربية المتحدة
أ.د. أحمد موسى هياجنه
كلية القانون – جامعة الشارقة ، كلية الحقوق – الجامعة الاردنية

تاريخ الاستلام: 2024/07/02
تاريخ المراجعة: 2024/10/31
تاريخ موافقة النشر: 2024/11/04
تاريخ النشر: 2025/09/30

الباحث المراسل:
dalnaqpi@gmail.com

الملخّص

يتناول هذا البحث بشكل معمق موقف كل من المشرع الإماراتي والفرنسي تجاه حالات تخفيف المسؤولية الجزائية الناتجة عن الاضطرابات النفسية التي قد تصيب المرأة خلال فترة الحمل وما بعد الولادة، وذلك عبر تحليل النصوص القانونية المقارنة بشكل دقيق وشامل، حيث يركز البحث على المواد 62 و63 من القانون الاتحادي رقم 31 لسنة 2021 في الإمارات، التي تمنح القضاة مرونة كبيرة في تقدير مدى تأثير هذه الاضطرابات النفسية على المسؤولية الجنائية، مما يسمح لهم بتخفيف العقوبة أو حتى الإعفاء منها إذا ثبت أن للاضطرابات تأثيرًا كبيرًا على سلوك المرأة، بينما يتناول القانون الفرنسي الصادر عام 1994، وخاصة المادة 122-1، التي تتطلب تقديم تقارير طبية مفصلة ودقيقة لتثبت تأثير الاضطرابات النفسية على السلوك الجنائي للأم، ويُظهر التحليل المقارن أن كلا النظامين القانونيين يعترفان بأهمية حماية حقوق الأمهات بعد الولادة وتقديم الإطار القانوني المناسب الذي يسعى لتحقيق العدالة وحماية الفئات الهشة، إلا أن القانون الفرنسي يضيف بُعدًا إضافيًا من خلال التشديد على ضرورة تقديم أدلة طبية علمية تدعم الادعاء، مما يعكس اختلافات في النهج القانوني والثقافي بين النظامين، وعلى الرغم من هذه الاختلافات، يتفق النظامان في الهدف الأساسي الذي يتمثل في تحقيق العدالة وحماية الفئات الضعيفة، وتوصي الدراسة بضرورة تعزيز التشريعات القانونية في الإمارات من خلال برامج تدريبية متخصصة للقضاة حول أهمية الأدلة الطبية والنفسية، إضافة إلى تطوير آليات عملية لتقديم هذه الأدلة في المحاكم، كما توصي بضرورة تشجيع التعاون الدولي لتبادل الخبرات والمعرفة حول أفضل الممارسات لضمان تحقيق العدالة الجنائية وحماية حقوق الأمهات بشكل أكثر فعالية وشمولية.

الكلمات المفتاحية: التخفيف من المسؤولية الجنائية، الاضطرابات النفسية، فترة الحمل، ما بعد الولادة، التشريع الإماراتي، التشريع الفرنسي.

المقدمة:

تتنامى الضرورة لفهم استيعاب تأثير الاضطرابات النفسية في المسؤولية الجنائية بشكل خاص في الأوقات الحرجة مثل الحمل وما بعد الولادة، حيث تواجه النساء صعوبات نفسية وجسدية من المحتمل أن تؤثر في قدرتهن على السيطرة في سلوكهن، من هنا ينشأ حرص المشرعين في مختلف البلدان لوضع قوانين تسعى لتحقيق العدالة وصون حقوق الأشخاص الذين يتعرضون لتلك الاضطرابات، ويعد التشريع الإماراتي، من خلال مواده في القانون الاتحاد رقم 31 لسنة 2021، نموذجاً لهذه الجهود حيث يقر بتأثير الاضطرابات النفسية على المسؤولية الجنائية ويوفر نظاماً لتقليل العقوبات أو الإعفاء منها في حالات محددة، تبرز مدى أهمية هذه القضية في تحقيق توازناً ما بين العدالة وحماية المجتمع وضمان حقوق النساء في فترة ما بعد الولادة.

على الطرف الآخر، يعبر القانون الفرنسي لعام 1994، خاصة من خلال المادة 122-1 من قانون العقوبات، عن التزام مماثل بحماية الأشخاص الذين يواجهون مشاكل نفسية، يتيح هذا القانون للقضاة سلاسة في التعاطي مع هذه الحالات من خلال إعداد ملفات طبية مفصلة تؤكد أثر الاضطراب النفسي على السلوك الجنائي، ويعبر هذا الأسلوب عن التزام المقنن الفرنسي بالوصول إلى التعادل بين حماية المجتمع وإعطاء العدالة للأفراد الذين يواجهون ظروف صحية ونفسية خاصة، ويمثل هذا الإطار القانوني مثالاً متطوراً في أخذ الأحوال الصحية والنفسية للمتهمين في الاعتبار.

وتُعتبر الاضطرابات النفسية بعد الولادة من أكثر الحالات شيوعًا وتأثيرًا على الأمهات، حيث تتراوح بين اكتئاب خفيف إلى اضطرابات أكثر حدة مثل ذهان ما بعد الولادة، هذه الحالات قد تؤدي إلى فقدان المرأة للقدرة على التحكم في تصرفاتها بشكل مؤقت أو دائم، وهو ما يمكن أن يجعلها عرضة لارتكاب أفعال لم تكن لتقوم بها في حالتها الطبيعية، لذا يأتي دور التشريعات في معالجة هذه الحالات لضمان التعامل معها بطريقة تعترف بظروفها الخاصة وتراعي تأثير تلك الاضطرابات على السلوك الجنائي.

علاوة على ذلك، تتطلب معالجة مثل هذه الحالات إعداد ملفات طبية ونفسية شاملة تُقدَّم إلى القضاء لتوضيح الحالة الصحية للمرأة وتأثيرها على إدراكها وسلوكها، هذه الإجراءات لا تهدف فقط إلى التخفيف من العقوبات، بل أيضًا إلى توفير الدعم النفسي والعلاج اللازم للنساء المتأثرات بهذه الاضطرابات لضمان عودتهن إلى حالة التوازن النفسي، وتفادي تكرار تلك الأفعال مستقبلاً، وهو ما يعزز من الفهم الشامل الذي تسعى التشريعات لتحقيقه لضمان التوازن بين تحقيق العدالة وحماية الأفراد المتضررين.

أولاً: أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث نظرياً في تقديم تحليل معمق لموقف المشرع الإماراتي والفرنسي تجاه حالات تخفيف المسؤولية الجزائية الناتجة عن الاضطرابات النفسية خلال فترة الحمل وما بعد الولادة، حيث يسهم البحث في توضيح الفروقات والتشابهات بين النظامين القانونيين، مما يعزز من الفهم النظري للباحثين والمختصين حول كيفية تطبيق القوانين الجنائية في حالات تتعلق بالصحة النفسية للمرأة، بالإضافة إلى ذلك، يُعد البحث إضافة قيمة للأدبيات القانونية المقارنة في مجال المسؤولية الجنائية للنساء، مما يمكن أن يفتح آفاقاً جديدة للباحثين في دراسة قوانين دول أخرى واستكشاف كيفية تكامل النصوص القانونية مع الجوانب النفسية والاجتماعية.

أما من الناحية التطبيقية، فإن البحث يسعى إلى تقديم توصيات عملية لتطوير التشريعات القانونية في الإمارات من خلال الاستفادة من التجارب الدولية، مثل التجربة الفرنسية، لتطبيق آليات محددة تضمن تحقيق العدالة وحماية حقوق الأمهات، كما يمكن للبحث أن يكون دليلاً استرشادياً للقضاة والمختصين القانونيين في كيفية التعامل مع مثل هذه القضايا الحساسة بما يضمن تقديم الأدلة الطبية والنفسية بشكل فعّال أمام المحاكم، وبذلك يسهم البحث في تحسين جودة النظام القانوني وتفعيل حماية الفئات الضعيفة في المجتمع الإماراتي بشكل أكثر شمولية وكفاءة.

ثانياً: أهداف البحث:

1- دراسة رؤية المقنن الإماراتي في أوضاع تقليل المسؤولية الجزائية بسبب الاضطرابات النفسية خلال مدة الحمل،
2- تحليل حالات تخفيف المسؤولية الجزائية الناتجة عن الاضطرابات النفسية بعد الولادة، وتوضيح تأثيرها على قدرة المرأة في التحكم بسلوكها والآليات القانونية لتخفيف العقوبات.
3- بيان تأثير الاضطرابات النفسية في مرحلة ما بعد الولادة على تقليل المسؤولية الجنائية طبقًا للقانون الفرنسي،
4- تنفيذ مقاربة تفصيلية بين النظم القانونية الإماراتي والفرنسي في تناول أوضاع تقليل العقوبات بسبب الاضطرابات النفسية.

ثالثاً: مشكلة البحث:

يمكن بلورة مشكلة هذا البحث في التساؤلات التالية:

1. كيف يتعامل المقنن الإماراتي مع أوضاع تخفيف المسؤولية الجزائية نتيجة الاضطرابات النفسية خلال مدة الحمل؟

2. ما هي الحالات التي تؤدي إلى تخفيف المسؤولية الجزائية الناتجة عن الاضطرابات النفسية بعد الولادة؟ وكيف تؤثر هذه الاضطرابات على قدرة المرأة في التحكم بسلوكها وما هي الآليات القانونية المستخدمة لتخفيف العقوبات؟
3. كيف ينظر القانون الفرنسي إلى تأثير الاضطرابات النفسية في مرحلة ما بعد الولادة على تقليل المسؤولية الجنائية؟
4. ما هي أوجه التشابه والاختلاف بين النظامين القانونيين الإماراتي والفرنسي في تناول أوضاع تخفيف العقوبات الناتجة عن الاضطرابات النفسية؟

رابعاً: منهج البحث:

يستند هذا البحث على الأسلوب التحليلي المقارن، الذي يُعتبر من المناهج الرئيسة في الأبحاث التشريعية لتقدير ودراسة المواد التشريعية بين نظامين قانونيين مختلفين، يسعى هذا الأسلوب إلى طرح بحث معمق للمواد التشريعية المتعلقة بتخفيف المسؤولية الجنائية بسبب الاضطرابات النفسية خلال مدة الحمل وما بعد الولادة في كل من القانون الإماراتي والقانون الفرنسي، يشمل التحليل بحثاً تفصيلياً للمواد التشريعية في الإمارات مثل المواد 62 و63 من قانون الجرائم والعقوبات الإماراتي رقم 31 لسنة 2021، إضافة إلى بحث المادة 122-1 من قانون العقوبات الفرنسي رقم 94-89 لسنة 1994"، ويوفر هذا الأسلوب فهماً شاملاً لكيفية تعاطي النظامين القانونيين مع هذه المسائل البشرية الدقيقة، ويكشف عن أوجه التفوق والقصور في كل منهما، عبر المقارنة والتحليل، ويستطيع تعريف نطاق الاختلاف والتشابه في التشريعات وتقييم فعاليتها في إحراز العدالة وصون حقوق الأمهات، ويهدف الأسلوب إلى طرح اقتراحات عملية مبنية على نتائج التحليل المقارن لتطوير التشريعات ودعم التعاون الدولي في تبادل أحسن الممارسات التشريعية.

خامساً: الدراسات السابقة:

دراسة العدوان، ممدوح حسن (2015). بعنوان: الاضطرابات النفسية للمرأة وأثرها على الجريمة والعقاب في التشريع الجزائي الأردني "دراسة تحليلية"، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد 42، العدد 2، دمشق.

تناولت تأثير الاضطرابات النفسية التي تواجهها المرأة بعد الولادة على السلوك الإجرامي، خاصة في سياق القانون الأردني. استعرضت الدراسة الأدبيات الطبية والنفسية المتعلقة بتعريف الاضطرابات النفسية وكيف تؤثر على السلوك العام للمرأة، مشيرة إلى أن التقلبات الهرمونية والضغوط النفسية قد تؤدي إلى سلوكيات جرمية مثل قتل الوليد تحت تأثير الذهان أو الاكتئاب. كما حللت الدراسة المادة (331) من قانون

العقوبات الأردني، حيث أكدت أن المشرع منح الأم عذراً مخففاً إذا ثبت تأثير الحالة النفسية على سلوكها، مع التركيز على العيوب في التشريع الحالي. وخلصت الدراسة إلى توصيات تتضمن تعديل النصوص القانونية لتشمل كافة الاضطرابات النفسية التي قد تؤثر على السلوك، وتوسيع نطاق العذر المخفف ليشمل جرائم أخرى، بالإضافة إلى تعزيز التوعية والتدريب للأطباء والقضاة لضمان تطبيق عادل وشامل لهذه القوانين.

وكذلك دراسة عايش، وجدي عبد الرحمن حسني (2013/2012) (عايش، (2013/2012)). بعنوان: الأحكام العامة والخاصة لجريمة قتل الأم لوليدها "دراسة مقارنة بين القانونين الأردني والفلسطيني"، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، عمَّان.

قدمت هذه الدراسة تحليلاً مقارناً بين القانونين الأردني والفلسطيني، حيث تناولت الأحكام القانونية المتعلقة بجريمة قتل الأم لوليدها سواء كانت بدافع الاضطرابات النفسية أو اتقاءً للعار. بحثت الدراسة في الشروط القانونية لهذه الجريمة، مثل توافر الركن المادي والمعنوي وعلاقة السببية بين السلوك والنتيجة، مشددة على ضرورة أن تكون الجانية هي الأم الطبيعية. كما أوصت الدراسة بضرورة تعديل التشريعات لتشمل العذر المخفف للأشخاص الذين يساهمون مع الأم في الجريمة، مثل الزوج أو الأقارب من الدرجة الثالثة، إذا كان الدافع هو صيانة الشرف. تميزت الدراسة بتقديم توصيات لتطوير القوانين بما يتناسب مع الحالات النفسية التي قد تؤثر على الأمهات ودعم التشريعات التي تراعي الخصوصيات الاجتماعية والنفسية للمرأة.

سادساً: خطة البحث:

المبحث الأول: حالات تخفيف المسؤولية الجزائية نتيجة الاضطرابات النفسية أثناء فترة الحمل.

- المطلب الأول: الإطار القانوني لتخفيف المسؤولية الجزائية نتيجة الاضطرابات النفسية أثناء فترة الحمل.
- المطلب الثاني: تحليل النصوص القانونية المتعلقة بتخفيف العقوبة في حالات الاضطرابات النفسية أثناء فترة الحمل

المبحث الثاني: حالات تخفيف المسؤولية الجزائية نتيجة الاضطرابات النفسية بعد الولادة.

- المطلب الأول: الإطار القانوني لتخفيف المسؤولية الجزائية نتيجة الاضطرابات النفسية بعد الولادة.
- المطلب الثاني: تحليل النصوص القانونية المتعلقة بتخفيف العقوبة في حالات الاضطرابات النفسية بعد الولادة.

المبحث الأول: حالات تخفيف المسؤولية الجزائية نتيجة الاضطرابات النفسية أثناء فترة الحمل

تمهيد وتقسيم:

تشمل مدة الحمل الكثير من التحولات العاطفية والبيولوجية التي قد تنعكس بصورة كبيرة على وضع المرأة الذهنية والعاطفية، حيث تواجه النساء خلال هذه المدة ضغوطات نفسية كبيرة بسبب التحولات الهرمونية والجسدية التي تصاحب الحمل، ويمكن أن تسبب هذه الضغوط اضطرابات نفسية عابرة مثل الاكتئاب النفسي والقلق والاضطرابات السلوكية (العدوان، 2015، صفحة 63)، الأمر الذي يؤثر على قدرتهن على اتخاذ القرارات والتصرف بطريقة طبيعية، لذلك، تُعتبر الاضطرابات العاطفية أثناء مدة الحمل عاملا جوهريا يتعين مراعاته عند تقدير المسؤولية الجنائية، حيث قد تؤدي هذه الاضطرابات إلى تقليل العقوبات أو الإعفاء منها في بعض الأوضاع، وقد أقرت التشريعات القانونية في بعض البلدان، مثل الإمارات وفرنسا، أهمية تقديم حماية قانونية تأخذ في الاعتبار الظروف العاطفية للنساء الحوامل، الأمر الذي يعكس التزام المشرع بتحقيق العدالة وتوفير الحماية الضرورية للنساء في هذه المرحلة الدقيقة (الدرويش، 2022، صفحة 134).

ولتحديد أوضاع تقليل المسؤولية الجنائية بسبب الاضطرابات النفسية خلال مدة الحمل، سوف يتم تفصيل هذا الموضوع إلى قسمين، وذلك على الشكل التالي:

- المطلب الأول: الإطار القانوني لتخفيف المسؤولية الجزائية نتيجة الاضطرابات النفسية أثناء فترة الحمل.
- المطلب الثاني: تحليل النصوص القانونية المتعلقة بتخفيف العقوبة في حالات الاضطرابات النفسية أثناء فترة الحمل.

المطلب الأول: الإطار القانوني لتخفيف المسؤولية الجزائية نتيجة الاضطرابات النفسية أثناء فترة الحمل:

يُعَدُّ تقليل المسؤولية الجنائية بسبب الاضطرابات النفسية خلال مدة الحمل من المسائل التشريعية التي تُبرز حرص المشرعين على حماية حقوق المرأة وتقديم معاملة منصفة وبشرية لها خلال هذه الفترة الدقيقة (الزبيدي، 2010، صفحة 19)، تواجه المرأة خلال الحمل تحولات عاطفية وجسدية شديدة قد تنعكس على قدرتها على التصرف برزانة واتخاذ القرارات الصحيحة، الأمر الذي يستدعي أن يشمل القانون مواد تسمح بتقليل المسؤولية الجنائية في أوضاع الاضطرابات النفسية، ويجسد هذا النهج إدراكاً عميقاً للمشكلات النفسية التي تواجهها المرأة خلال مدة الحمل، ويقدم إطاراً تشريعياً يكفل تحقيق العدالة من خلال أخذ الأوضاع الصحية والنفسية للمتهمة في الاعتبار (السعيد، 1995، صفحة 201).

وبناءً على ذلك يمكن فهم النطاق التشريعي لتقليل المسؤولية الجنائية بسبب الاضطرابات النفسية خلال مدة الحمل، وذلك كما يلي:

أولاً: نصوص القانون الإماراتي المتعلقة بتخفيف العقوبة للنساء الحوامل:

تنص المادة 62 من القانون الاتحادي رقم 31 لسنة 2021 بشأن الجرائم والعقوبات في الإمارات على أن الشخص الذي كان غير مدرك أو فاقد الإرادة وقت ارتكاب الجريمة نتيجة الجنون أو عاهة عقلية أو غيبوبة ناتجة عن عقاقير أو مواد مخدرة أو مسكرة، فإنه لا يتحمل مسؤولية جنائية، وإذا لم يفضِ الجنون أو العاهة العقلية أو المواد المخدرة إلى فقدان الإدراك بشكل كامل وإنما إلى نقص أو ضعف في الإدراك والإرادة، فإن هذا يعتبر عذراً مخففاً للعقوبة (الخالدي، 2021، صفحة 65)، هذا يدل على أن النساء اللواتي يعانين من اضطرابات نفسية أو عاطفية حادة أثناء الحمل قد يجدن في هذه النصوص ما يوفر لهن تخفيفاً للعقوبة إذا ما أثبتن أن هذه الاضطرابات قد أثرت على إدراكهن وإرادتهن أثناء ارتكاب الجريمة (سويلم، 2023، صفحة 22).

تستكمل المادة 63 من نفس القانون موضحة أنه إذا ما كان فقدان الوعي أو الإرادة نتيجة تعاطي عقاقير أو مواد مخدرة أو مسكرة بارتضاء الجاني وعلمه، فإنه يحاسب على الجريمة التي ارتكبها كأنه لم يكن في حالة تأثير المخدر أو المسكر، إلا أن القانون يقرر أن تعاطي العقاقير أو المواد المخدرة بقصد ارتكاب الجريمة يعتبر ظرفاً مشدداً للعقوبة، مما يبين أن القانون الإماراتي يميز بدقة بين الوضعيات التي تكون فيها المرأة الحامل قد تناولت المواد المخدرة بدون إرادة أو تحت وطأة اضطرابات عقلية، وبين تلك التي تكون قد تناولتها بوعي ونية جرمية (الحافظ، 2023، صفحة 101).

وعلى صعيد آخر، تنص المادة 64 من القانون على أن الأفراد الذين يعانون من ضعف في القدرة على التمييز نتيجة السن الصغير أو الاضطرابات العقلية الحادة لا يتحملون المسؤولية الجنائية بذات الدرجة، هذا النطاق القانوني يعبر عن نهج المقنن الإماراتي باتجاه تقديم حماية مميزة للحوامل اللائي قد يعانين من اضطرابات نفسية حادة تنعكس على قدرتهم على التفريق والإرادة، مما يمكن أن يسفر إلى تخفيف العقوبة المفروضة عليهن في ظروف معينة (المحمدي، 2021، صفحة 95).

ويرى الباحثان أن الأحكام التشريعية في الإمارات تعبر عن إدراك كبير للأوضاع النفسية والظروف الصحية التي قد تتعرض لها النساء الحوامل، مما يوفر لهن حصانة قانونية تقر بأثر الحمل على الحالة النفسية والعقلية، وتوصي بأن يتم دعم هذه النصوص بوضوح أكبر وتحديد أدق لضمان حصانة أوسع نطاقًا للنساء الحوامل في النظام التشريعي الإماراتي، مع التشديد على أهمية تقديم الأدلة الطبية المؤكدة لدعم الأوضاع التي تتطلب تطبيق هذه النصوص.

ثانياً: مواد القانون الفرنسي الخاصة بالاضطرابات النفسية أثناء فترة الحمل:

يحتوي قانون العقوبات الفرنسي على مواد مهمة تهتم بحالات الاضطرابات النفسية خلال مدة الحمل وتأثيرها على المسؤولية الجنائية، تعد المادة 122-1 من قانون العقوبات الفرنسي لعام 1994 من أبرز هذه المواد (أبو عفيفة، 2012، صفحة 25)، حيث تقرر أن الشخص لا يكون مسؤولاً قانونياً إذا كان مصاباً باضطراب نفسي أو عصبي حاد لحظة اقتراف الجريمة، مما أفقده القدرة على التفريق بين الصواب والخطأ أو السيطرة على تصرفاته، هذا النص يشمل الحوامل اللواتي يعانين من اضطرابات نفسية حادة بسبب التغيرات الهرمونية والجسدية، مما يتيح للقضاة تقليل العقوبة أو الإعفاء منها في بعض الحالات (Smith، 2020، صفحة 68).

تشترط المادة 122-1 من قانون العقوبات الفرنسي تقديم دليلاً طبياً يبين أثر الاضطراب النفسي على سلوك المتهمة، وينبغي أن يؤكد التقرير الطبي أن الاضطراب كان حاداً بما يؤثر على القدرات الذهنية والمعرفية للمتهمة، هذا يكفل أن تنفيذ هذه المادة يتم بدقة ويرتكز إلى براهين علمية قوية، مما يدعم نزاهة النظام التشريعي الفرنسي ويكفل حماية حقوق النساء الحوامل اللواتي يعانين من أوضاع صحية ونفسية معقدة (الحافظ، 2023، صفحة 117) .

إضافة إلى ذلك، يمنح القانون الفرنسي للقضاة صلاحية واسعة في تقييم كل حالة على حدة وتحديد مدى تأثير الاضطرابات النفسية على المسؤولية الجنائية (Grihom, 2017, p. 58)، يمكن للقضاة تقليل العقوبة أو استبدالها بعقوبة غير سالبة للحرية إذا ثبت أن المتهمة كانت مصابة باضطراب نفسي حاد وقت ارتكاب الجريمة، وهذا يجسد مرونة القانون الفرنسي واستجابته للظروف الشخصية والنفسية للمتهمين، مما يسهم في تحقيق توازن بين العدالة وضمان حقوق الأفراد (Davis, 2019, p. 17). علاوة على ذلك، يجب أن يستند هذا التقييم إلى معايير علمية دقيقة لضمان مصداقية القرارات القضائية وعدالتها، حيث يتطلب القانون تقديم تقارير طبية مفصلة تُثبت الحالة النفسية للمتهمة وتوضح مدى تأثيرها على السلوك الجنائي وقت وقوع الجريمة، ويعد هذا الإجراء ضروريًا لتحقيق الدقة في القرارات القانونية، ولضمان أن تُؤخذ جميع العوامل المؤثرة في الاعتبار بشكل موضوعي (Smith، 2020، صفحة 45).

ويرى الباحثان أن تنفيذ المادة 122-1 من قانون العقوبات الفرنسي يعبر عن أسلوب حديث وإنساني في التعاطي مع مسائل الاضطرابات النفسية أثناء فترة الحمل، إذ يقدم هذا النص حماية تشريعية متكاملة للنساء الحوامل ويقر بالتأثيرات العاطفية والجسدية التي تتعرض لها النساء الحوامل، ويتيح هذا النهج إحراز العدالة مع مراعاة الأوضاع الشخصية، مما يدعم فعالية النظام التشريعي الفرنسي ويؤكد أهمية توفير الدعم

القانوني والطبي للنساء الحوامل، ويوصي الباحثان بأن يتم اعتماد ممارسات مماثلة في النظم القانونية الأخرى لضمان حماية حقوق النساء وإحراز العدالة الجنائية بشكل شامل ومتوازن.

ثالثاً: مقارنة تحليلية بين القانونين الإماراتي والفرنسي في حالات الاضطرابات النفسية أثناء الحمل:

يُعتبر القانونان الإماراتي والفرنسي من الأطر التشريعية التي تولي اهتماماً خاصاً لحماية النساء أثناء فترة الحمل، خصوصاً في حالات الاضطرابات النفسية، حيث تنص المادة 62 من القانون الاتحادي رقم 31 لسنة 2021 في الإمارات على أن الشخص الذي يصاب باضطرابات نفسية أو عصبية تؤثر على قدرته على الإدراك أو السيطرة على تصرفاته يُعد غير مسؤول جنائياً (بهنام، 1998، صفحة 254)، مما يشكل إطاراً تشريعياً يسمح بتخفيف العقوبات إذا ما ثبت أثر هذه الاضطرابات على سلوك المرأة الحامل، ويعبر هذا النص عن حرص المشرع الإماراتي على مراعاة الظروف النفسية التي قد تمر بها النساء أثناء فترة الحمل (سويلم، 2023، صفحة 98) .

على الجانب الآخر، يحتوي القانون الفرنسي أحكاماً مشابهة تهدف إلى تقليل العقوبات في أوضاع الاضطرابات النفسية خلال مدة الحمل، حيث تقرر المادة 122-1 من قانون العقوبات الفرنسي الصادر في عام 1994 أن الفرد لا يكون مسؤولاً قانونياً إذا كان مصاباً باضطراب نفسي أو عصبي حاد مما أدى إلى فقدان القدرة على التمييز أو السيطرة على الأفعال (الجحيشي، 2017، صفحة 113)، يستلزم القانون الفرنسي تقديم براهين طبية تؤكد أثر الاضطرابات النفسية على سلوك المتهمة، مما يكفل أن تكون الأحكام القضائية مرتكزة على أسس علمية وطبية محكمة، يبين هذا النهج اهتمام المشرع الفرنسي بتقديم حماية قانونية شاملة للحوامل (المجدوب، 1998، صفحة 62).

عند إجراء مقارنة بين النصين التشريعيين، نجد أن كلا التشريعين يقر بأهمية مراعاة الأحوال النفسية الناتجة عن فترة الحمل، ويوفران خيار تخفيف العقوبات استناداً إلى هذه الأحوال، إلا أن القانون الفرنسي يضيف بُعداً مميزاً من خلال اشتراط تقديم إثبات طبي محكم لتأثير الاضطرابات النفسية على سلوك المتهمة (قائمي، 2015، صفحة 106)، بينما يتمحور القانون الإماراتي حول توفير حماية شاملة ضمن سياق الجرائم والعقوبات، هذا التباين في النهج يعبر عن اختلاف في كيفية تنفيذ النصوص التشريعية ولكن مع توجه مشترك نحو تحقيق العدالة وصون الحقوق الإنسانية للنساء الحوامل (الحافظ، 2023، صفحة 86).

ويستنتج الباحثان أن المقارنة بين النصوص التشريعية في الإمارات وفرنسا تكشف عن تقدم كبير في إدراك تأثير الاضطرابات النفسية خلال فترة الحمل على المسؤولية الجنائية، ويُعَدُّ كلا النظامين نموذجاً يحتذى به في توفير حماية قانونية شاملة للنساء الحوامل، مما يعزز حقوقهن ويضمن تحقيق العدالة بشكل شامل، يوصي الباحثان بإجراء المزيد من الدراسات وإجراء تعديلات قانونية تركز على حماية الفئات الضعيفة وتعزيز العدالة في النظام القضائي، لضمان توافق التشريعات مع القيم الإنسانية والمبادئ القانونية الحديثة.

المطلب الثاني: تحليل النصوص القانونية المتعلقة بتخفيف العقوبة في حالات الاضطرابات النفسية أثناء فترة الحمل:

تعد الاضطرابات العاطفية أثناء مدة الحمل من الأوضاع التي تتطلب عناية خاصة من المشرعين، حيث تمر النساء خلال هذه المرحلة بتحديات عاطفية وجسدية جمة قد تؤثر على سلوكهن وقدرتهن على اتخاذ القرارات الرشيدة (السيد، 2018، صفحة 112)، لذا، تشمل العديد من التشريعات أحكاماً تسمح بتخفيف العقوبات للنساء اللاتي يعانين من اضطرابات نفسية خلال مدة الحمل، ويعبر هذا النهج عن فهم دقيق للأوضاع الصحية والعاطفية التي قد تمر بها المرأة، ويدل على حرص النظام القانوني على تحقيق العدالة من خلال مراعاة تلك الأوضاع، ويهدف تحليل التشريعات المتعلقة بتخفيف العقوبات في أوضاع الاضطرابات العاطفية إلى فهم كيفية تنفيذ هذه الأحكام ومدى فعاليتها في تحقيق الحماية المطلوبة للنساء الحوامل (الصيخان، 2014، صفحة 28).

وبناءً على هذا الأساس يمكن الاستفادة من دراسة النصوص التشريعية المتعلقة بتخفيف العقوبات في أوضاع الاضطرابات النفسية خلال فترة الحمل، وذلك على الشكل التالي:

أولاً: تحليل مواد القانون الاتحادي رقم 31 لسنة 2021 بشأن الجرائم والعقوبات في الإمارات:

يحتوي القانون الاتحادي رقم 31 لسنة 2021 فيما يتعلق بالجرائم والعقوبات في الإمارات مواد تهدف إلى معالجة أوضاع الاضطرابات النفسية وتأثيرها على المسؤولية الجنائية، خصوصًا خلال فترة الحمل، تقرر المادة 62 من القانون ذاته على أن الشخص الذي يُصاب باضطرابات نفسية أو عقلية تؤثر على قدرته على الإدراك أو التحكم في تصرفاته، يمكن اعتباره غير مسؤول جنائيًا أو تخفيف عقوبته إذا ثبت أن هذه الاضطرابات كان لها تأثير كبير على سلوكه، يبين هذا النص التفهم العميق من قبل المشرع الإماراتي للتحديات النفسية والجسدية التي قد تمر بها المرأة الحامل، ويؤكد على ضرورة مراعاة هذه الظروف عند تقييم المسؤولية الجنائية (سويلم، 2023، صفحة 162) .

إضافة إلى ذلك، توضح المادة 63 من القانون أنه إذا كان غياب الإدراك أو الإرادة بسبب تناول عقاقير أو مواد مخدرة أو مسكرة، فإنه يُتاح تخفيف العقوبة إذا كان التناول دون اختيار المتهمة أو نتيجة لاضطرابات نفسية حادة، هذا النص يسلط الضوء على أهمية السياق النفسي الذي قد يكون خارج إرادة المرأة الحامل ويؤثر على سلوكها، مما يوفر لها حماية قانونية إضافية ويعزز العدالة التصحيحية في النظام القانوني الإماراتي، يتيح هذا النص تقديم أدلة طبية توضح تأثير الاضطرابات النفسية على المتهمة، مما يساعد القضاة في اتخاذ قرارات مستنيرة ومستندة إلى أدلة علمية (الحافظ، 2023، صفحة 110) .

دراسة هذه الأحكام يكشف أن المقنن الإماراتي يهدف إلى إيجاد توازن بين تنفيذ القانون ومراعاة الأحوال الصحية والنفسية للنساء الحوامل، ويؤمن هذا النهج تقديم حماية قانونية للأمهات اللاتي يعانين من اضطرابات نفسية ناتجة عن الحمل، ويتيح للقضاة مرونة في تحديد العقوبة استناداً إلى تقييم دقيق للحالة النفسية، ويدعم هذا النهج العدالة الإنسانية ويبرز الدور الحاسم للقانون في حماية الفئات الضعيفة وضمان التوازن بين حماية المجتمع وحقوق الأفراد (الشعيبي، 2023، صفحة 131) .

ويرى الباحثان أن النصوص القانونية في القانون الاتحادي رقم 31 لسنة 2021، وخاصة المواد 62 و63، تعكس تطوراً كبيراً في الفكر القانوني نحو استيعاب أعمق للتحديات النفسية التي تواجه النساء الحوامل، حيث يُمثل هذا النهج خطوة نوعية نحو تحقيق عدالة شاملة تراعي الظروف الصحية والنفسية للمتهمين، يوصي الباحثان بزيادة الوعي حول تطبيق هذه النصوص وتكثيف تدريب القضاة على كيفية تقييم الأدلة النفسية بشكل دقيق، لضمان تحقيق العدالة وحماية حقوق النساء الحوامل بطرق أكثر شمولية وتكاملية.

ثانياً: تحليل المادة 122-1 من قانون العقوبات الفرنسي لعام 1994 وتأثيرها على تخفيف العقوبة:

تعتبر المادة 122-1 من قانون العقوبات الفرنسي لعام 1994 من أبرز النصوص القانونية التي تهتم بتخفيف العقوبات في حالات الاضطرابات النفسية، تقرر هذه المادة أنه إذا كان الجاني أثناء ارتكاب الجريمة مصابًا باضطراب نفسي أو عصبي حاد مما أفقده القدرة على التمييز بين الصواب والخطأ أو التحكم في أفعاله (مصطفى، 1996، صفحة 61)، فإنه يعد غير مسؤول جنائيًا، هذه المادة ترمي إلى مراعاة الأحوال النفسية التي قد تؤثر على سلوك الأفراد، لا سيما في الحالات التي تكون فيها هذه الاضطرابات نتيجة لعوامل جسدية أو هرمونية، مثل فترات الحمل (Royer, 2018, p. 70).

إلى جانب ذلك، يمكن تخفيف عقوبات مجموعة من الجرائم التي ترتكبها المرأة أثناء فترات الحمل والولادة إذا ثبت تأثير الاضطرابات النفسية أو العصبية عليها بشكل كبير. تشمل هذه الجرائم جرائم العنف التي قد تُرتكب نتيجة لاضطراب نفسي حاد، مثل حالات العنف ضد الأطفال حديثي الولادة تحت تأثير ذهان ما بعد الولادة، أو حالات الإهمال التي تتعلق بعدم العناية بالطفل بسبب الاكتئاب الحاد. كما يمكن أن تنطبق هذه التخفيفات على جرائم أخرى مثل السرقة أو الإيذاء البدني إذا كان لها صلة مباشرة بحالة نفسية طارئة ناجمة عن التغيرات الهرمونية والجسدية المرتبطة بفترات الحمل والولادة. تهدف هذه الإجراءات إلى تقديم فهم متكامل للظروف التي قد تدفع المرأة إلى ارتكاب هذه الأفعال، وتوفير مرونة في تطبيق العقوبات بما يتناسب مع الحالة النفسية والصحية للمتهمة، مما يعزز من تحقيق العدالة بشكل متوازن (الحافظ، 2023، صفحة 121).

تظهر المادة 122-1 من قانون العقوبات الفرنسي إدراك المشرع للتأثير العميق الذي يمكن أن تحدثه الاضطرابات العاطفية على القدرات العقلية والإدراكية للأشخاص، خلال فترة الحمل، يمكن أن تعاني النساء

تغيرات هرمونية ونفسية ملحوظة قد تؤدي إلى اضطرابات نفسية مؤقتة أو مزمنة (الحريري ي.، 2020، صفحة 181)، يتيح القانون تقديم شهادات طبية تثبت تأثير تلك الاضطرابات على سلوك النساء الحوامل، مما يوفر للقضاة الإمكانية على تخفيف العقوبات أو حتى الإعفاء منها كلياً في بعض الحالات، يستند هذا الحكم إلى تقديم براهين طبية قوية تدعم الحجة بأن الاضطراب النفسي كان له تأثير فعلي على السلوك الجنائي (Bailey, 2022, p. 89) .

إضافة إلى ذلك، يمنح القانون الفرنسي القضاة مرونة كبيرة في تقدير مدى تأثير الاضطراب النفسي على الجاني وتحديد العقوبة المناسبة بناءً على هذه التقديرات، حيث يمكن للقضاة اتخاذ قرار بتخفيف العقوبة أو تحويلها إلى عقوبة غير سالبة للحرية إذا تبين أن الجاني كان يعاني من اضطراب نفسي شديد أثناء ارتكاب الجريمة (الخفاجي، 2017، صفحة 121)، ويأتي هذا الإجراء كجزء من الفلسفة القانونية الفرنسية التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين تطبيق العدالة بحزم ومراعاة الظروف الشخصية والصحية للمتهمين، مما يعزز من نزاهة النظام القضائي ويضمن حماية حقوق الأفراد بشكل عادل وإنساني، فمثل هذه المرونة التشريعية تُمكّن القضاة من النظر في تفاصيل كل حالة بعينها وتقدير مدى تأثير الاضطرابات النفسية على السلوك الإجرامي، مما يؤدي إلى قرارات أكثر دقة وإنصافاً، بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا النهج يعكس التزام النظام القضائي الفرنسي بتقديم حماية شاملة للفئات الضعيفة والاعتراف بالظروف الاستثنائية التي قد تؤثر على قدرة الفرد على اتخاذ قرارات عقلانية أثناء ارتكاب الجريمة، وبالتالي، فإن هذه المرونة التشريعية تسهم في تعزيز ثقة الجمهور في النظام القضائي وتأكيد التزامه بتحقيق العدالة بطرق تراعي الكرامة الإنسانية وتحفظ حقوق المتهمين والمجتمع على حد سواء (فريد، 2017، صفحة 19).

ويرى الباحثان أن المادة 122-1 من قانون العقوبات الفرنسي لعام 1994 تُعد نموذجاً متقدماً في التشريعات الجنائية، حيث تعكس التزام المشرع بحماية حقوق الأفراد الذين يعانون من اضطرابات نفسية، لا سيما النساء الحوامل، فهذه المادة تشير إلى فهم دقيق وعميق للتحديات النفسية والجسدية التي قد تواجه النساء خلال فترة الحمل، مما يعزز من العدالة الإنسانية داخل النظام القانوني الفرنسي، إذ يمكن للقضاة، بفضل هذا النص، اتخاذ قرارات مستنيرة تراعي الظروف النفسية والصحية للمتهمين، يوصي الباحثان بتبني ممارسات مشابهة في الأنظمة القانونية الأخرى، لضمان حماية حقوق النساء وتحقيق العدالة الجنائية بشكل متوازن وشامل، فتبني مثل هذه التشريعات يضمن تحقيق حماية قانونية فعالة للنساء الحوامل ويؤدي إلى عدالة تصحيحية في النظام القضائي، كما أن هذا النهج يساعد في تعزيز الثقة بين أفراد المجتمع والنظام القانوني، ويشجع على احترام القانون من خلال ضمان أن جميع الأفراد، بغض النظر عن حالتهم النفسية أو الصحية، يحصلون على معاملة عادلة وإنسانية، ولتعزيز تطبيق هذه المبادئ، يمكن اقتراح آليات تدريب

مستمر للقضاة والمحامين حول كيفية تقييم الأدلة النفسية والتعامل مع الحالات التي تتطلب مراعاة خاصة، بالإضافة إلى تبادل الخبرات الدولية في هذا المجال لضمان تحسين مستمر في النظم القانونية العالمية.

ثالثاً: مقارنة تحليلية بين نصوص القانون الإماراتي والفرنسي المتعلقة بتخفيف العقوبة في حالات الاضطرابات النفسية أثناء الحمل:

تُعتبر مقارنة النصوص القانونية الإماراتية والفرنسية في مجال تخفيف العقوبات للاضطرابات النفسية خلال فترة الحمل مجالًا حيويًا لاكتساب فهم أعمق لكيفية تعامل كلا النظامين مع الظروف النفسية التي تواجه النساء الحوامل، إذ ينص القانون الاتحادي رقم 31 لعام 2021 بشأن الجرائم والعقوبات في الإمارات، خاصة في مادته 62، على أن الشخص الذي يعاني من اضطرابات نفسية أو عقلية تؤثر على قدرته على الإدراك أو التحكم في تصرفاته قد يُعفى من المسؤولية الجنائية أو تخفف عقوبته، هذا النص يُظهر تفهم المشرع الإماراتي للتحديات النفسية والجسدية التي قد تواجه النساء الحوامل ويعكس التزامه العميق بحماية حقوقهن وتقديم العدالة التصحيحية، مما يبرز أهمية تبني هذه النصوص القانونية لتحقيق توازن بين تطبيق القانون ورعاية الظروف الخاصة للمتهمين، فمثل هذا النهج لا يساهم فقط في تحسين العدالة الجنائية ولكنه يعزز من ثقة المجتمع في النظام القانوني، ويؤكد دور القانون في حماية الفئات الضعيفة وضمان تحقيق العدالة بشكل شامل وإنساني، وبالتالي، فإن دراسة هذه المقارنات القانونية تسهم في تقديم رؤى مفيدة لتطوير التشريعات وتحسين آليات تنفيذها، مما يضمن أن تكون القوانين أكثر شمولية وعدالة في مختلف النظم القانونية العالمية (الحافظ، 2023، صفحة 99) .

على الجانب الآخر، تقرر المادة 122-1 من قانون العقوبات الفرنسي لعام 1994 أن الشخص لا يعد مسؤولًا جنائيًا إذا كان مصابًا باضطراب نفسي أو عصبي حاد مما أفقده القدرة على التمييز بين الصواب والخطأ أو السيطرة على تصرفاته. ففي سياق الحمل، تتعرض النساء لتغيرات نفسية وجسدية كبيرة قد تؤدي إلى اضطرابات نفسية تؤثر على سلوكهن (الحريري، 2016، صفحة 158). يتيح القانون الفرنسي تقديم براهين طبية تثبت تأثير هذه الاضطرابات، مما يمنح القضاة مرونة في تخفيف العقوبة أو حتى الإعفاء منها. ويعتمد تطبيق هذا النص على تقديم تقارير طبية موثوقة تدعم أن الاضطراب النفسي كان له تأثير حقيقي على السلوك الإجرامي (Richardson, 2020, p. 136). يتجلى هنا التزام النظام القضائي الفرنسي بتقديم حماية شاملة للأفراد الذين يعانون من اضطرابات نفسية، مما يعكس فهماً عميقاً لتأثير الظروف النفسية على السلوك الإجرامي. كما يعزز هذا النص من العدالة التصحيحية، حيث يمكن للقضاة استخدام هذه المرونة لتقييم كل حالة على حدة، وضمان أن العدالة تأخذ في الاعتبار الظروف الشخصية والصحية للمتهمين. هذه المقاربة القانونية ليست فقط إنسانية بل تساهم أيضًا في تعزيز ثقة المجتمع بالنظام القضائي، حيث يشعر الأفراد بأن القانون يتعامل معهم بإنصاف ويأخذ في الاعتبار تعقيدات حالتهم الصحية والنفسية.

عند إجراء مقارنة بين النظامين القانونيين، نجد أن كلا النظامين يعترفان بضرورة مراعاة الأحوال النفسية الناجمة عن الحمل ويوفران خيار تخفيف العقوبة بناءً على هذه الأحوال، إلا أن القانون الفرنسي يقدم بُعدًا إضافيًا من خلال اشتراط تقديم دليل طبي دقيق يثبت تأثير الاضطرابات النفسية على سلوك المتهمة، في حين يركز القانون الإماراتي على توفير حماية موسعة ضمن سياق الجرائم والعقوبات، يعكس هذا التباين اختلافًا في كيفية تطبيق النصوص القانونية، ولكن بتوجه مشترك يهدف إلى تحقيق العدالة وحماية الحقوق الإنسانية للنساء الحوامل، يبين هذا الفارق في النهج أن كلا النظامين القانونيين يسعيان إلى تحقيق توازن بين تطبيق العدالة ومراعاة الأحوال الصحية والنفسية للأفراد، إذ يعكس القانون الفرنسي التزاما بتقديم أدلة طبية موثوقة لضمان العدالة الدقيقة، بينما يُظهر القانون الإماراتي اهتمامًا شاملًا بتوفير إطار قانوني يراعي كافة الظروف المحيطة بالنساء الحوامل، وهذا الاختلاف في النهج يعكس التوجهات الثقافية والقانونية لكل بلد ولكنهما يتفقان في الهدف الأساسي المتمثل في تحقيق العدالة وحماية الفئات الضعيفة في المجتمع، مما يبرز أهمية هذه التشريعات في تحقيق توازن بين الصرامة القانونية والاعتبارات الإنسانية (سويلم، 2023، صفحة 133) .

ويرى الباحثان أن الدراسة المقارنة بين التشريعات القانونية في الإمارات وفرنسا تكشف عن تقدم ملحوظ في فهم تأثير الاضطرابات النفسية المتعلقة بالحمل على المسؤولية الجنائية، يمثل كلا النظامين نموذجًا رائدًا في توفير حماية قانونية شاملة للنساء الحوامل، مما يعزز حقوقهن ويضمن تحقيق العدالة الشاملة، يدعو الباحثان إلى إجراء المزيد من الدراسات وإدخال التعديلات القانونية التي تهدف إلى حماية الفئات الضعيفة وتعزيز العدالة في النظام القضائي، لضمان توافق التشريعات مع القيم الإنسانية والمبادئ القانونية المعاصرة، ويعزز من قدرة القضاة على اتخاذ قرارات مدروسة تستند إلى أدلة علمية وطبية دقيقة، ومن المهم أن يُراعى في هذه التشريعات المرونة والقدرة على التكيف مع الحالات الفردية لكل متهمة، بما يضمن أن تكون القرارات القضائية عادلة ومبنية على أسس قوية من العلم والطب، هذا النهج ليس فقط يحسن من نظام العدالة ولكنه يعكس أيضًا التزام المجتمع بحماية الفئات الأكثر ضعفًا وضمان أن تكون الحقوق الإنسانية محور الاهتمام في كل القوانين والتعديلات، ومن خلال تعزيز هذا الفهم المتكامل، يمكن تحقيق نظام قضائي أكثر إنصافًا وشمولية يتفاعل بفعالية مع التعقيدات النفسية والاجتماعية التي قد تؤثر على السلوك الجنائي، مما يعزز من ثقة المجتمع في النظام القضائي ويؤكد على التزامه بالعدالة والإنسانية.

المبحث الثاني: حالات تخفيف المسؤولية الجزائية نتيجة الاضطرابات النفسية بعد الولادة:

تمهيد وتقسيم:

تعتبر فترة ما بعد الولادة إحدى أكثر الفترات حساسية وتأثيراً في حياة المرأة، حيث تتعرض الكثير من النساء لاضطرابات نفسية شديدة بسبب التغيرات الهرمونية والجسدية الهائلة التي تصاحب هذه الفترة، ويمكن أن تظهر هذه الاضطرابات بأشكال متنوعة مثل اكتئاب ما بعد الولادة، القلق الشديد، وحتى الذهان في الحالات الأكثر تطرفاً، مما يؤثر بشكل كبير على قدرة المرأة في التحكم بتصرفاتها واتخاذ القرارات السليمة (أبو عامر و علي، 1988، صفحة 216). لذا، تعترف العديد من الأنظمة القانونية بضرورة تخفيف المسؤولية الجنائية عن النساء المصابات بهذه الاضطرابات النفسية، حيث تعتبر حالتهن النفسية عاملاً مخففاً قد يؤدي إلى تقليل العقوبات أو تعديلها بما يتناسب مع حالتهن الصحية، وتتضمن هذه القوانين نصوصاً واضحة تتيح للقضاة مراعاة هذه الظروف عند إصدار الأحكام (سليمان، 2017، صفحة 118). وفي هذا الإطار، يُعتبر القانون الإماراتي من بين القوانين التي تسمح بإمكانية تخفيف العقوبات في حالات الاضطرابات النفسية، حيث تحتوي مواده على نصوص تعالج هذه القضايا بطريقة عادلة وإنسانية، وينطبق ذلك أيضًا على القانون الفرنسي الذي يولي اهتماماً خاصاً لهذه الحالات عبر نصوص قانونية محددة، مما يعكس التزام المشرعين في كلا البلدين بحماية حقوق المرأة وضمان تحقيق العدالة في ظل الظروف النفسية التي قد تمر بها خلال فترة ما بعد الولادة (خليل، 2023، صفحة 139) .

وللتعرف على حالات تخفيف المسؤولية الجزائية نتيجة الاضطرابات النفسية بعد الولادة، سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، وذلك على النحو التالي:

- المطلب الأول: الإطار القانوني لتخفيف المسؤولية الجزائية نتيجة الاضطرابات النفسية بعد الولادة.
- المطلب الثاني: تحليل النصوص القانونية المتعلقة بتخفيف العقوبة في حالات الاضطرابات النفسية بعد الولادة.

المطلب الأول: الإطار القانوني لتخفيف المسؤولية الجزائية نتيجة الاضطرابات النفسية بعد الولادة:

تُعتبر فترة ما بعد الولادة من أكثر الفترات أهمية وتعقيدًا في حياة المرأة، حيث تتعرض لتغيرات نفسية وجسدية جوهرية قد تؤدي إلى ظهور اضطرابات نفسية مثل اكتئاب ما بعد الولادة، القلق الحاد، وحتى اضطرابات سلوكية خطيرة، هذه التغيرات ليست مجرد انعكاسات عابرة بل هي تحولات عميقة تؤثر على القدرة النفسية والعاطفية للمرأة، مما يجعلها في حاجة ماسة إلى دعم قانوني ونفسي خاص (صفوان، 2016، صفحة 75)، وقد استجابت التشريعات القانونية لهذه الحاجة من خلال وضع نصوص صريحة تهدف إلى تخفيف المسؤولية الجنائية عن النساء إذا ثبت أن هذه الاضطرابات النفسية قد أثرت على سلوكهن وقدرتهن

على اتخاذ القرارات بشكل عقلاني، هذه النصوص لا تأتي فقط كإجراءات قانونية بل تعكس فهمًا عميقًا للواقع النفسي المعقد الذي قد تعيشه المرأة خلال هذه الفترة (حسني، 1982، صفحة 286)، يعكس هذا التوجه التزام النظام القانوني بتحقيق العدالة الشاملة من خلال مراعاة الظروف الصحية والنفسية التي يمكن أن تواجه المرأة بعد الولادة، ويؤكد ضرورة توفير معاملة إنسانية ومنصفة تضمن حقوقهن، مما يعزز من قدرة النظام القضائي على تقديم قرارات مدروسة وعادلة (السعيد، 1986، صفحة 315)، من خلال هذا النهج، يُبرز القانون أهمية التعامل مع حالات الاضطرابات النفسية بجدية، مما يعزز من فعالية النظام القضائي في تقديم عدالة تراعي الجوانب الإنسانية والصحية للمتهمين، ويعزز الثقة في قدرة النظام القانوني على توفير حماية شاملة ومتوازنة للمجتمع ككل، لاسيما الفئات الأكثر ضعفًا مثل النساء في فترة ما بعد الولادة.

ومن هذا المنطلق يمكن التعرف على الإطار القانوني لتخفيف المسؤولية الجزائية نتيجة الاضطرابات النفسية بعد الولادة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: النصوص القانونية الإماراتية المتعلقة بتخفيف العقوبة في حالات الاضطرابات النفسية بعد الولادة:

يعالج القانون الاتحادي رقم 31 لسنة 2021 بشأن الجرائم والعقوبات في الإمارات العربية المتحدة حالات تخفيف المسؤولية الجزائية نتيجة الاضطرابات النفسية التي تعقب الولادة، حيث تتضمن مواده نصوصاً صريحة تهدف إلى توفير الحماية القانونية للأمهات اللواتي يعانين من اضطرابات نفسية في هذه الفترة الحساسة، تنص المادة 62 من هذا القانون على أن الشخص الذي يعاني من اضطراب نفسي أو عقلي يؤثر بشكل كبير على قدرته على الإدراك أو التحكم في تصرفاته يمكن أن يُعفى من المسؤولية الجزائية أو تخفف عقوبته إذا ثبت أن هذه الاضطرابات كانت ذات تأثير جوهري على سلوكه، يُظهر هذا النص مدى اهتمام المشرع الإماراتي بالأحوال النفسية التي قد تواجهها الأمهات بعد الولادة، ويعكس التزامه بتقديم عدالة تتناسب مع الظروف الصحية والنفسية للمُتهمات، مما يعزز من إنسانية النظام القضائي.

كما تُبرز المادة 63 من هذا القانون دور المشرع الإماراتي في التعامل بمرونة وحساسية مع الحالات التي تنطوي على اضطرابات نفسية جزئية، حيث تُعد هذه الاضطرابات عذرًا مخففًا للعقوبة، ما يعكس فهمًا عميقًا للتحديات النفسية التي قد تواجه الأمهات بعد الولادة، في سياق تطبيق هذا النص، تُمنح المحكمة السلطة لتقييم الحالة النفسية بدقة واعتماد قرارات تخفيف العقوبة بناءً على هذا التقييم، يُعد هذا التوجه خطوة مهمة نحو تحقيق التوازن بين ضرورة إنفاذ العدالة ومراعاة الظروف الصحية والنفسية للأمهات، مما يعزز من العدالة الإنسانية في النظام القانوني الإماراتي، ويعكس التزام المشرع بضمان أن تكون القوانين مرنة وقادرة على التعامل مع الحالات الإنسانية الحساسة، يهدف هذا النهج إلى توفير بيئة قانونية أكثر إنصافًا

وشمولية، تضمن حماية حقوق الأمهات وتعزز من شعورهن بالأمان والدعم في الفترات الحرجة من حياتهن، كما يعكس هذا التوجه الالتزام بتقديم حلول قانونية تستند إلى الفهم العميق والاعتراف بالتحديات النفسية والجسدية التي يمكن أن تواجه الأفراد في سياقات مختلفة، مما يعزز من ثقة المجتمع بالنظام القانوني ويؤكد على إنسانيته وعدالته الشاملة (سويلم، 2023، صفحة 175).

تبرز فعالية هذه المواد القانونية في تمكين القضاة من استخدام الأدلة الطبية التي تؤكد تأثير الاضطرابات النفسية على سلوك الأم بعد الولادة، وهذا النهج القانوني يمنح القضاة مرونة كبيرة في تقدير مدى تأثير هذه الاضطرابات على المسؤولية الجنائية، مما يسمح لهم بتخفيف العقوبات أو حتى الإعفاء منها في الحالات التي تتطلب ذلك، يُظهر هذا الإطار القانوني تفهمًا عميقًا من قبل المشرع الإماراتي لأهمية حماية حقوق الأمهات وتوفير معاملة عادلة وإنسانية لهن، يتجلى ذلك من خلال إقرار أهمية الأدلة الطبية والعلمية في تقييم الحالات النفسية وتحديد مدى تأثيرها على التصرفات والسلوكيات، ويؤكد هذا النهج أن العدالة يجب أن تكون مرنة وقادرة على استيعاب الحالات الإنسانية المعقدة، حيث يتعين على النظام القانوني أن يوازن بين إنفاذ القانون وحماية حقوق الفئات الأكثر ضعفًا، من خلال هذا التوجه، يعزز المشرع الإماراتي من إنسانية النظام القانوني ويؤكد على التزامه بتحقيق العدالة الشاملة والمتوازنة، مما يعزز من ثقة المجتمع في النظام القانوني وقدرته على تقديم الحماية والرعاية اللازمة لجميع أفراده، لاسيما الأمهات في فتراتهن الحرجة بعد الولادة، مما يعزز من الإحساس بالأمان والعدالة داخل المجتمع (الحافظ، 2023، صفحة 233).

ويرى الباحثان أن النصوص القانونية في القانون الاتحادي رقم 31 لسنة 2021، وخاصة المادتين 62 و63، تعكس تقدماً كبيراً في فهم وتقدير التحديات النفسية التي قد تواجه الأمهات بعد الولادة، يمثل هذا النهج خطوة هامة نحو تحقيق عدالة شاملة تأخذ في الاعتبار الظروف الصحية والنفسية للنساء، وتؤكد ضرورة تعزيز هذه النصوص من خلال توفير مزيد من التدريب والتوعية للقضاة والممارسين القانونيين حول كيفية تقييم الأدلة النفسية بشكل دقيق، لضمان تحقيق العدالة وحماية حقوق الأمهات بشكل فعال وشامل.

ثانياً: المواد القانونية الفرنسية التي تعالج تخفيف المسؤولية الجزائية نتيجة الاضطرابات النفسية بعد الولادة:

يتناول قانون العقوبات الفرنسي بإمعان مسألة تخفيف المسؤولية الجزائية في حالات الاضطرابات النفسية التي تعقب الولادة، وتُعد المادة 122-1 من قانون العقوبات الفرنسي لعام 1994 من أبرز النصوص في هذا الصدد، حيث تقر بأن الشخص لا يمكن اعتباره مسؤولاً جنائياً إذا كان يعاني وقت ارتكاب الجريمة من اضطراب نفسي أو عصبي شديد يُفقده القدرة على التمييز بين الصواب والخطأ أو التحكم في أفعاله، هذا النص القانوني يمكّن المرأة التي تعاني من اضطرابات نفسية بعد الولادة من الحصول على إعفاء من المسؤولية الجنائية إذا تمكنت الأدلة الطبية من إثبات أن هذه الاضطرابات كان لها تأثير كبير على قدرتها على التحكم في سلوكها، تعكس هذه المادة مدى التزام المشرع الفرنسي بتقديم حماية قانونية للأمهات من

خلال الاعتراف بالتحديات النفسية التي قد تواجههن بعد الولادة، هذا النهج القانوني لا يقتصر على توفير الإعفاء بل يعزز من فهم شامل للظروف النفسية المؤثرة، مما يسمح للقضاء باتخاذ قرارات مستنيرة مبنية على تقييمات طبية دقيقة، بذلك، يعزز القانون من العدالة الإنسانية ويضمن أن يتم التعامل مع الحالات النفسية بجدية ومرونة، ما يسهم في تحقيق توازن بين إنفاذ القانون وحماية الحقوق الصحية والنفسية للأفراد، يعكس هذا النهج الشامل مدى تطور النظام القانوني الفرنسي في توفير بيئة قانونية داعمة ومرنة تأخذ بعين الاعتبار التحديات النفسية والجسدية التي قد تؤثر على الأفراد أثناء مختلف مراحل حياتهم، خاصة الفترات الحرجة مثل ما بعد الولادة (Johnson, 2019, p. 91).

علاوة على ذلك، يشدد القانون الفرنسي على أهمية الدعم الطبي في تقييم الحالات النفسية للأمهات بعد الولادة، حيث يتطلب توفير تقارير طبية دقيقة وشاملة تبيّن طبيعة الاضطراب النفسي ومدى تأثيره على السلوك الجنائي للأم، بالإضافة إلى ذلك، يتم تحديد المدة الزمنية التي يُتوقع فيها أن تستعيد الأم حالتها النفسية الطبيعية بناءً على التقييمات الطبية، مما يساعد القضاء في تحديد مدى استمرار تأثير الاضطرابات على تصرفاتها، ومن ثم اتخاذ القرار المناسب بشأن تخفيف المسؤولية أو الإعفاء منها، هذه العملية تعتمد على تعاون وثيق بين الأطباء المختصين والقضاة لضمان أن يكون التقييم الطبي دقيقاً ويعكس الحالة الواقعية للمرأة، وهو ما يساهم في تحقيق العدالة بشكل متوازن ومرن يأخذ في الاعتبار الحالة الصحية والنفسية للأم بعد الولادة (سويلم، 2023، صفحة 182) .

يستلزم تطبيق المادة 122-1 من قانون العقوبات الفرنسي إعداد تقرير طبي متخصص ومفصل يثبت تأثير الاضطراب النفسي على سلوك المتهمة، يجب أن يكون التقرير شاملاً ويحتوي على تشخيص دقيق للحالة النفسية، مع تحليل تأثيرها على القدرات العقلية والإدراكية للمتهمة، يتضمن ذلك تقييم مدى تأثير الاضطرابات النفسية المرتبطة بفترة ما بعد الولادة على السلوك الجنائي، يهدف هذا النهج إلى ضمان أن تكون القرارات القضائية مبنية على أدلة علمية وطبية دقيقة، مما يعزز من مصداقية النظام القضائي ويضمن حماية حقوق المرأة التي تعاني من اضطرابات نفسية بعد الولادة، تعتمد هذه العملية على توفير معلومات طبية موثوقة تمكن القضاة من فهم الحالة النفسية للمتهمة بشكل عميق وشامل، مما يسهم في تحقيق عدالة متوازنة تأخذ في الاعتبار الظروف الصحية والنفسية للأفراد، يعكس هذا النهج مدى التزام النظام القانوني الفرنسي بتقديم حماية متكاملة للمرأة في مراحل حياتها المختلفة، خاصة في الفترات التي تتسم بحساسيتها وتعقيداتها النفسية، كما يعزز من الثقة في النظام القضائي من خلال التأكيد على أن القرارات تُتخذ بناءً على معايير علمية راسخة، مما يدعم تحقيق العدالة الإنسانية (Harrison, 2017, p. 64) .

بالإضافة إلى ذلك، يتميز القانون الفرنسي بمنح القضاة سلطة تقديرية شاملة لتقييم مدى تأثير الاضطرابات النفسية على المسؤولية الجنائية للمتهمة، هذه السلطة التقديرية تتيح للقضاة إمكانية تخفيف العقوبة أو حتى الإعفاء الكامل منها في الحالات التي يثبت فيها أن الاضطراب النفسي قد أثر بشكل جوهري على سلوك المتهمة (الصعيدي، 2001، صفحة 109)، يُظهر هذا النهج القانوني التزاماً عميقاً بتحقيق التوازن بين العدالة ومراعاة الظروف الصحية والنفسية للمرأة بعد الولادة، حيث يعترف القانون بتعقيدات وتأثيرات الحالة النفسية التي قد تعاني منها النساء في هذه الفترة، ويعزز من قدرة القضاة على اتخاذ قرارات تستند إلى فهم شامل ومدروس للحالة النفسية، يعكس هذا الإطار القانوني مرونة كبيرة في النظام القضائي الفرنسي، حيث يُسمح بمعالجة الحالات الإنسانية بقدر عالٍ من الحساسية والتفهم، مما يضمن تحقيق عدالة إنسانية تراعي الفروق الفردية والظروف الخاصة لكل حالة على حدة، ومن خلال هذا النهج، يتم تعزيز ثقة الأفراد في النظام القانوني عبر التأكيد على أن القرارات القضائية تتخذ بناءً على تقييمات دقيقة وشاملة للحالات النفسية، مما يدعم تحقيق العدالة بطرق تتناسب مع القيم الإنسانية والأخلاقية للمجتمع (عوض، 2011، صفحة 169) .

ويرى الباحثان أن المادة 122-1 من قانون العقوبات الفرنسي لعام 1994 تُعد نموذجًا متقدمًا في التشريعات الجنائية، حيث تعكس التزام المشرع بحماية حقوق الأفراد الذين يعانون من اضطرابات نفسية، لا سيما النساء بعد الولادة، فهذه المادة تشير إلى فهم دقيق وعميق للتحديات النفسية والجسدية التي قد تواجه النساء خلال فترة ما بعد الولادة، مما يعزز من العدالة الإنسانية داخل النظام القانوني الفرنسي، إذ يمكن للقضاة، بفضل هذا النص، اتخاذ قرارات مستنيرة تراعي الظروف النفسية والصحية للمتهمين، يوصي الباحثان بتبني ممارسات مشابهة في الأنظمة القانونية الأخرى، لضمان حماية حقوق النساء وتحقيق العدالة الجنائية بشكل متوازن وشامل، فتبني مثل هذه التشريعات يضمن تحقيق حماية قانونية فعالة للنساء بعد الولادة ويؤدي إلى عدالة تصحيحية في النظام القضائي، كما أن هذا النهج يساعد في تعزيز الثقة بين أفراد المجتمع والنظام القانوني، ويشجع على احترام القانون من خلال ضمان أن جميع الأفراد، بغض النظر عن حالتهم النفسية أو الصحية، يحصلون على معاملة عادلة وإنسانية، ولتعزيز تطبيق هذه المبادئ، يمكن اقتراح آليات تدريب مستمر للقضاة والمحامين حول كيفية تقييم الأدلة النفسية والتعامل مع الحالات التي تتطلب مراعاة خاصة، بالإضافة إلى تبادل الخبرات الدولية في هذا المجال لضمان تحسين مستمر في النظم القانونية العالمية.

ثالثاً: دراسة مقارنة بين الإطار القانوني الإماراتي والفرنسي في معالجة حالات تخفيف العقوبة بعد الولادة:

إن تحليل الإطار القانوني الذي تعتمده الإمارات وفرنسا لمعالجة حالات تخفيف العقوبة بعد الولادة يعد أمرًا حيويًا لفهم الطريقة التي يتعامل بها المشرعون في كلا البلدين مع الأمهات اللاتي يعانين من اضطرابات نفسية بعد الولادة، فالمادة 62 من القانون الاتحادي رقم 31 لسنة 2021 بشأن الجرائم والعقوبات في

الإمارات تشير بوضوح إلى أن الشخص الذي يعاني من اضطراب نفسي أو عقلي يؤثر على قدرته على الإدراك أو التحكم في تصرفاته يمكن أن يُعفى من المسؤولية الجنائية أو تُخفف عقوبته، هذا النص يطبق على النساء اللاتي يعانين من اضطرابات نفسية بعد الولادة، ويمنحهن الحماية القانونية التي تعترف بتأثير هذه الاضطرابات على سلوكهن، ويعكس هذا النص مدى التزام المشرع الإماراتي بفهم التحديات النفسية التي قد تواجه الأمهات بعد الولادة، وتوفير إطار قانوني يهدف إلى تحقيق العدالة من خلال مراعاة الظروف الصحية والنفسية للمتهمين، مما يعزز من العدالة الإنسانية في النظام القانوني الإماراتي، كما أن هذا النهج القانوني لا يقتصر على مجرد تخفيف العقوبة بل يسعى إلى تقديم حماية شاملة للأمهات في هذه الفترات الحرجة، من خلال التأكيد على ضرورة توفير الدعم القانوني والنفسي اللازم لهن، ويعكس ذلك التفهم العميق للأثر النفسي الكبير الذي يمكن أن تسببه فترة ما بعد الولادة، مما يسهم في بناء مجتمع أكثر عدالة وإنصافاً (سويلم، 2023، صفحة 96).

من جهة أخرى، تتناول المادة 122-1 من قانون العقوبات الفرنسي لعام 1994 حالات الاضطرابات النفسية والعصبية التي تؤثر بشكل كبير على قدرة الفرد على التمييز والتحكم في تصرفاته، ووفقًا لهذا القانون، لا يُعتبر الشخص مسؤولًا جنائيًا إذا كان يعاني من اضطراب نفسي أو عصبي شديد يؤثر على قدرته على التمييز بين الصواب والخطأ أو التحكم في أفعاله (أبو عفيفة، 2012، صفحة 157)، هذه المادة تمتد لتشمل النساء بعد الولادة اللاتي قد يعانين من اضطرابات نفسية حادة، مما يتيح لهن الفرصة لتقديم أدلة طبية تؤكد تأثير هذه الاضطرابات على سلوكهن، وبالتالي يمكن للقضاة تخفيف العقوبة أو حتى الإعفاء منها بناءً على هذه الأدلة (Taylor, 2019, p. 60) ، هذا النص القانوني يعكس فهمًا عميقًا وتعاطفًا مع التحديات النفسية الكبيرة التي قد تواجهها النساء في فترة ما بعد الولادة، مما يعزز من العدالة الإنسانية داخل النظام القانوني الفرنسي، ويبرز أهمية الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد النفسية والصحية عند اتخاذ القرارات القضائية، حيث يُعترف بأن الحالات النفسية الشديدة يمكن أن تؤثر بشكل جوهري على سلوك الأفراد، مما يستدعي معاملة قضائية خاصة تأخذ في الحسبان هذه الظروف الفريدة، ومن خلال هذا النهج، يتم توفير حماية قانونية متقدمة وشاملة للنساء، مما يعزز من مصداقية النظام القضائي ويضمن تحقيق العدالة بشكل أكثر شمولية وإنسانية (Taylor, 2019, p. 61).

عند مقارنة النظامين القانونيين الإماراتي والفرنسي، يتضح أن كليهما يعترف بأهمية معالجة الاضطرابات النفسية التي تواجه الأمهات بعد الولادة ويقدم آليات لتخفيف العقوبة بناءً على هذه الظروف، يبرز القانون الفرنسي بُعدًا إضافيًا يتمثل في اشتراط تقديم تقرير طبي دقيق يثبت تأثير الاضطرابات النفسية على السلوك الجنائي، ما يعني أن القضاة في فرنسا يعتمدون بشكل كبير على الأدلة الطبية لتحديد مدى

تأثير الحالة النفسية على القدرة الجنائية للمتهمة، بينما يركز القانون الإماراتي على تقديم حماية شاملة في سياق الجرائم والعقوبات، مما يتيح مرونة أكبر للقضاة في تقدير مدى تأثير الاضطراب النفسي على المسؤولية الجنائية، يعكس هذا الاختلاف تباينًا في كيفية تطبيق النصوص القانونية ولكنهما يتفقان في الهدف الأساسي المتمثل في تحقيق العدالة وحماية حقوق الأمهات، في فرنسا، يعزز الاعتماد على التقارير الطبية من دقة القرار القضائي ويضمن أن تكون القرارات مستندة إلى تقييمات علمية رصينة، مما يضفي مصداقية أكبر على النظام القانوني، بينما يتيح النهج الإماراتي مرونة أكبر، مما يسمح للقضاة بأخذ مجموعة واسعة من العوامل بعين الاعتبار عند تقييم الحالات، يعكس هذا التوجه الشامل التزاما قويًا بتوفير العدالة والحماية للأمهات، مع الاعتراف بتأثير الاضطرابات النفسية على سلوكهن (الحافظ، 2023، صفحة 201).

ويرى الباحثان أن مقارنة الإطار القانوني في الإمارات وفرنسا تظهر تقدماً في فهم تأثير الاضطرابات النفسية بعد الولادة على المسؤولية الجنائية، يُعتبر كلا النظامين نموذجًا في تقديم حماية قانونية شاملة للنساء بعد الولادة، مما يعزز من حقوقهن ويضمن تحقيق العدالة بشكل متكامل، يوصي الباحثان بمزيد من الدراسات التي تركز على تعزيز التشريعات القانونية لحماية الأمهات بعد الولادة وتعزيز الإنصاف في النظام القضائي لضمان توافق التشريعات مع القيم الإنسانية والمبادئ القانونية الحديثة، مما يساهم في تعزيز العدالة وحماية الفئات الضعيفة في المجتمع بشكل فعال.

المطلب الثاني: تحليل النصوص القانونية المتعلقة بتخفيف العقوبة في حالات الاضطرابات النفسية بعد الولادة:

تُعد فترة ما بعد الولادة من أكثر المراحل حساسية وأهمية في حياة المرأة، حيث يمكن أن تتعرض النساء لتغيرات نفسية وجسدية كبيرة، قد تؤدي هذه التغيرات إلى اضطرابات نفسية خطيرة مثل اكتئاب ما بعد الولادة، القلق، والاضطرابات السلوكية (عوض م.، 1992، صفحة 319)، هذا الوضع يتطلب من المشرعين أن يولوا اهتمامًا خاصًا لضمان توفير الدعم والحماية القانونية اللازمة للنساء اللواتي يواجهن هذه الظروف الصعبة، ولذا، تتضمن العديد من القوانين نصوصًا تهدف إلى تخفيف العقوبة في حالة إثبات أن هذه الاضطرابات النفسية قد أثرت بشكل كبير على سلوك المرأة وقدرتها على اتخاذ القرارات العقلانية، هذا النهج يعكس التزاما واضحًا من النظام القانوني بتحقيق العدالة الإنسانية من خلال مراعاة الظروف الصحية والنفسية التي تمر بها المرأة بعد الولادة، ويضمن توفير معاملة إنسانية وعادلة تضع في الاعتبار التعقيدات النفسية والجسدية التي يمكن أن تؤثر على تصرفاتها، إضافة إلى ذلك، يبرز هذا التوجه القانوني أهمية الاعتراف بالتحديات الفريدة التي تواجه النساء في هذه المرحلة الحاسمة، مما يعزز من ثقة المجتمع في النظام القانوني ويؤكد دوره في حماية حقوق الأفراد وتقديم الدعم اللازم في الأوقات الحرجة (Green, 2020, p. 80) .

ومن هذا المنطلق يمكن التعرف إلى تحليل النصوص القانونية المتعلقة بتخفيف العقوبة في حالات الاضطرابات النفسية بعد الولادة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: تحليل مواد القانون الاتحادي رقم 31 لسنة 2021 بشأن الجرائم والعقوبات في الإمارات:

يتضمن القانون الاتحادي رقم 31 لسنة 2021 بشأن الجرائم والعقوبات في الإمارات نصوصًا تهدف إلى معالجة حالات الاضطرابات النفسية وتأثيرها على المسؤولية الجنائية بعد الولادة، حيث تنص المادة 62 من هذا القانون على أن الشخص الذي يعاني من اضطرابات نفسية أو عقلية تؤثر على قدرته على الإدراك أو التحكم في تصرفاته يمكن أن يُعفى من المسؤولية الجنائية أو تُخفف عقوبته إذا ثبت أن هذه الاضطرابات كانت ذات تأثير كبير على سلوكه، يعكس هذا النص تفهمًا عميقًا من قبل المشرع الإماراتي للتحديات النفسية التي قد تواجه الأمهات بعد الولادة، مما يؤكد على ضرورة مراعاة هذه الظروف عند تقييم المسؤولية الجنائية، هذا الإطار القانوني يوفر الحماية القانونية اللازمة للأمهات، معترفًا بتأثير هذه الاضطرابات على سلوكهن، ويبرز الالتزام بتقديم دعم قانوني وإنساني شامل (سويلم، 2023، صفحة 96).

كما تنص المادة 63 من القانون على أنه في الحالات التي يكون فيها الشخص مصابًا باضطراب نفسي جزئي، يُعتبر ذلك عذرًا مخففًا للعقوبة، مما يعني أنه في حالة الأمهات اللواتي يعانين من اضطرابات نفسية جزئية بعد الولادة، يمكن للمحكمة أن تأخذ في الاعتبار هذه الظروف وتخفف العقوبة بناءً على تقييم دقيق للحالة النفسية، يهدف هذا النص إلى تحقيق التوازن بين تطبيق العدالة ومراعاة الظروف الصحية والنفسية للأمهات، مما يعزز من العدالة الإنسانية في النظام القانوني الإماراتي، يعكس هذا التوجه فهمًا شاملاً للأبعاد النفسية المعقدة التي يمكن أن تؤثر على تصرفات الأفراد، ويؤكد على أهمية تقديم حلول قانونية تتماشى مع القيم الإنسانية والعدالة، مما يسهم في بناء نظام قانوني مرن وقادر على التعامل مع الظروف الفردية بكفاءة وعدالة (الحافظ، 2023، صفحة 236).

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي التأكيد على ضرورة التفريق بين الاضطرابات النفسية المؤقتة والمزمنة عند تطبيق المادة 63، حيث تختلف تأثيرات كل منهما على السلوك والإدراك بشكل كبير، فالاضطرابات المؤقتة، مثل اكتئاب ما بعد الولادة، قد تكون لها تأثيرات عابرة يمكن معالجتها واستعادة الحالة الطبيعية للأم بعد فترة زمنية محددة، مما يجعل من الممكن تخفيف العقوبة بناءً على التقييم الطبي لحالة الأم واستجابتها للعلاج، أما في حالات الاضطرابات المزمنة أو طويلة الأمد، فقد تتطلب معالجة قانونية مختلفة تأخذ في الاعتبار طبيعة وتأثير الاضطراب على المدى الطويل، وبالتالي، يكون من المهم للمحكمة تحديد نوع الاضطراب ومدى تأثيره لضمان تطبيق العذر المخفف بشكل دقيق وفعال يتناسب مع حالة كل أم على

حدة، مما يساهم في تحقيق التوازن المطلوب بين حماية المجتمع ومراعاة الظروف الفردية للأمهات (Taylor, 2019, p. 98).

ويرى الباحثان أن النصوص القانونية في القانون الاتحادي رقم 31 لسنة 2021، وخاصة المادتين 62 و63، تعكس تقدماً كبيراً في فهم وتقدير التحديات النفسية التي قد تواجه الأمهات بعد الولادة، يمثل هذا النهج خطوة هامة نحو تحقيق عدالة شاملة تأخذ في الاعتبار الظروف الصحية والنفسية للنساء، وتؤكد ضرورة تعزيز هذه النصوص من خلال توفير مزيد من التدريب والتوعية للقضاة والممارسين القانونيين حول كيفية تقييم الأدلة النفسية بشكل دقيق، لضمان تحقيق العدالة وحماية حقوق الأمهات بشكل فعال وشامل.

ثانياً: تحليل مواد قانون العقوبات الفرنسي لعام 1994 وتأثيرها على تخفيف العقوبة:

يُعتبر قانون العقوبات الفرنسي لعام 1994 من القوانين التي أولت اهتماماً كبيراً بحالات الاضطرابات النفسية وتأثيرها على المسؤولية الجنائية، خاصة بعد الولادة، تنص المادة 122-1 من هذا القانون على أن الشخص لا يكون مسؤولاً جنائيًا إذا كان في وقت ارتكاب الجريمة يعاني من اضطراب نفسي أو عصبي شديد أثر بشكل كبير على قدرته على التمييز بين الصواب والخطأ أو التحكم في أفعاله، يتطلب تطبيق هذا النص تقديم تقارير طبية تثبت تأثير الاضطراب النفسي على السلوك الجنائي، مما يضمن أن تكون القرارات القضائية مستندة إلى أدلة علمية موثوقة (العنزي، 2017، صفحة 130).

يتيح القانون الفرنسي للقضاة مرونة واسعة في تقدير مدى تأثير الاضطراب النفسي على المسؤولية الجنائية وتخفيف العقوبة بناءً على ذلك، يمكن للقضاة تخفيف العقوبة أو حتى إعفاء الجاني من العقوبة إذا ثبت أن الاضطراب النفسي كان له تأثير كبير على سلوكه أثناء ارتكاب الجريمة (محمد، 2009، صفحة 70)، في حالة النساء اللواتي يعانين من اضطرابات نفسية بعد الولادة، يتطلب القانون تقديم أدلة طبية موثوقة تؤكد تأثير هذه الاضطرابات على القدرة على التمييز والتحكم، مما يعزز من حماية حقوق الأمهات ويضمن تحقيق العدالة (Bouchard, 2018, p. 85) .

تأتي المادة 122-1 ضمن إطار قانوني يهدف إلى تحقيق توازن بين حماية المجتمع وتقديم العدالة للأفراد الذين يعانون من اضطرابات نفسية، يتميز القانون الفرنسي بمرونته في التعامل مع الحالات الإنسانية الخاصة، حيث يأخذ في الاعتبار الظروف النفسية للأمهات بعد الولادة ويمنحهن فرصة لتقديم أدلة طبية تبرر تخفيف العقوبة، يعكس هذا النهج التزام المشرع الفرنسي بحماية حقوق الأفراد وتعزيز العدالة الإنسانية في النظام القضائي (الحاج، 2019، صفحة 40).

ويرى الباحثان أن المادة 122-1 من قانون العقوبات الفرنسي لعام 1994 تُعد مثالاً على التشريعات المتقدمة التي تأخذ في الاعتبار التحديات النفسية التي تواجه الأمهات بعد الولادة، يشير هذا النص إلى فهم عميق للتأثير النفسي والجسدي لفترة ما بعد الولادة على النساء، ويوفر إطارًا قانونيًا يوازن بين حماية المجتمع وتقديم العدالة للأفراد الذين يعانون من اضطرابات نفسية، يوصي الباحثان بأن تُستخدم هذه المادة

كنموذج لتحسين التشريعات في الأنظمة القانونية الأخرى، لضمان حماية حقوق الأمهات وتعزيز العدالة الجنائية بشكل شامل ومتوازن.

ثالثاً: مقارنة تحليلية بين نصوص القانون الإماراتي والفرنسي المتعلقة بتخفيف العقوبة في حالات الاضطرابات النفسية بعد الولادة:

تُعد المقارنة بين النصوص القانونية الإماراتية والفرنسية المتعلقة بتخفيف العقوبة في حالات الاضطرابات النفسية بعد الولادة ضرورية لفهم مدى التباين والتقارب في التعامل مع هذه الحالات في كلا النظامين (المرزوقي، 2020، صفحة 106)، ففي الإمارات، ينص القانون الاتحادي رقم 31 لسنة 2021 بشأن الجرائم والعقوبات على مواد واضحة تعالج هذه الحالات، إذ تُشير المادة 62 إلى إمكانية إعفاء الشخص من المسؤولية الجنائية إذا كان يعاني من اضطراب نفسي أو عقلي يؤثر على قدرته على الإدراك أو التحكم في تصرفاته، بينما تُشير المادة 63 إلى أنه يمكن اعتبار الاضطراب النفسي الجزئي عذرًا مخففًا للعقوبة، مما يوفر حماية قانونية للأمهات اللواتي يعانين من اضطرابات نفسية بعد الولادة ويعكس التزام المشرع الإماراتي بتحقيق العدالة مع مراعاة الظروف الصحية (الحافظ، 2023، صفحة 39).

علاوة على ذلك، من المهم أن يشمل الفحص الطبي والنفسي تقييمًا دقيقًا لتأثير الاضطرابات النفسية بعد الولادة على الإدراك والتحكم في التصرفات بشكل مباشر، حيث ينبغي توضيح كيف يمكن لهذه الاضطرابات أن تؤثر على القدرة العقلية للأم بصورة مؤقتة أو دائمة، مما يبرر تطبيق العذر المخفف أو الإعفاء من المسؤولية. يجب أن يُدعم هذا التقييم بأدلة علمية وتقارير طبية تستند إلى دراسات وأبحاث موثوقة تثبت العلاقة بين هذه الاضطرابات والسلوك الجنائي المحتمل، لضمان توفير أساس علمي وقانوني راسخ لتطبيق الأحكام بشكل عادل ودقيق. إن إغفال مثل هذه الأدلة قد يؤدي إلى قصور في فهم وتقييم الحالات، مما يؤثر على مصداقية القرارات القانونية ويضعف من الحماية المقدمة للأمهات وفقًا للقانون الإماراتي (المرزوقي، 2020، صفحة 108) .

في المقابل، يحتوي قانون العقوبات الفرنسي لعام 1994 على نصوص مشابهة، أبرزها المادة 122-1 التي تنص على أنه لا يكون الشخص مسؤولاً جنائيًا إذا كان يعاني من اضطراب نفسي أو عصبي شديد أثر على قدرته على التمييز أو التحكم في تصرفاته، فيتطلب تطبيق هذه المادة تقديم تقرير طبي يثبت تأثير الاضطراب النفسي على السلوك الجنائي (السيد، 2018، صفحة 116)، وهذا يشمل الحالات التي تعاني فيها الأمهات من اضطرابات نفسية بعد الولادة (الصافي، 2019)، يوفر القانون الفرنسي إطارًا مرنًا للقضاة يمكنهم من تخفيف العقوبة أو حتى الإعفاء منها إذا ثبت أن الاضطراب النفسي كان له تأثير كبير على السلوك الجنائي (شلالا، 2009، صفحة 145) .

عند مقارنة النظامين، نجد أن كلا القانونين يعترفان بأهمية الاضطرابات النفسية بعد الولادة ويوفران إمكانية تخفيف العقوبة بناءً على هذه الظروف، إلا أن القانون الفرنسي يضيف بُعدًا إضافيًا من خلال اشتراط تقديم تقرير طبي دقيق يثبت تأثير الاضطرابات النفسية على السلوك الجنائي، بينما يركز القانون الإماراتي على تقديم حماية موسعة في سياق الجرائم والعقوبات مع مرونة أكبر في تقدير مدى تأثير الاضطراب النفسي على المسؤولية الجنائية، ويعكس هذا الاختلاف تباينًا في كيفية تطبيق النصوص القانونية ولكنهما يتشاركان في التوجه نحو تحقيق العدالة وحماية حقوق الأمهات (سويلم، 2023، صفحة 198).

ويرى الباحثان أن مقارنة الإطار القانوني الإماراتي والفرنسي تُظهر تقدمًا في فهم تأثير الاضطرابات النفسية بعد الولادة على المسؤولية الجنائية، فيُعتبر كلا النظامين نموذجًا في تقديم حماية قانونية شاملة للنساء بعد الولادة، مما يعزز من حقوقهن ويضمن تحقيق العدالة بشكل متكامل، يوصي الباحثان بمزيد من الدراسات التي تركز على تعزيز التشريعات القانونية لحماية الأمهات بعد الولادة وتعزيز الإنصاف في النظام القضائي لضمان توافق التشريعات مع القيم الإنسانية والمبادئ القانونية الحديثة، مما يساهم في تعزيز العدالة وحماية الفئات الضعيفة في المجتمع بشكل فعال.

الخاتمة:

في خاتمة هذا البحث، يمكن القول بأن تحليل موقف المشرع الإماراتي والفرنسي من حالات تخفيف المسؤولية الجزائية نتيجة الاضطرابات النفسية أثناء فترة الحمل وما بعد الولادة يكشف عن توجهات قانونية متقدمة تهدف إلى تحقيق التوازن بين العدالة والإنسانية، ويتميز القانون الإماراتي، من خلال مواده مثل المادة 62 والمادة 63 من القانون الاتحادي رقم 31 لسنة 2021 بشأن الجرائم والعقوبات، بمرونته في تقديم الحماية القانونية للأمهات اللواتي يعانين من اضطرابات نفسية، ويتيح هذا القانون للمحاكم تقدير مدى تأثير الاضطرابات النفسية على القدرة العقلية للمتهمة ومن ثم تخفيف العقوبة أو حتى الإعفاء منها، ويعكس هذا التوجه فهمًا عميقًا للظروف الصحية والنفسية التي تواجه النساء في هذه الفترة الحساسة.

على الجانب الآخر، يُظهر القانون الفرنسي لعام 1994، وخاصة من خلال المادة 122-1 من قانون العقوبات، التزاما مشابهاً بحماية حقوق الأفراد الذين يعانون من اضطرابات نفسية شديدة، تتطلب هذه المادة تقديم تقارير طبية دقيقة تثبت تأثير الاضطراب النفسي على السلوك الجنائي، مما يعزز من دقة القرارات القضائية ويضمن أن تكون مبنية على أسس علمية، يتمتع النظام الفرنسي بمرونة في التعامل مع الحالات الإنسانية الخاصة، حيث يمكن للقضاة تخفيف العقوبة أو الإعفاء منها إذا ثبت أن الاضطراب النفسي كان له تأثير كبير على تصرفات المتهمة، قيُظهر هذا النص التزام المشرع الفرنسي بتحقيق التوازن بين حماية المجتمع وتقديم العدالة للأفراد الذين يعانون من ظروف صحية ونفسية خاصة.

من خلال المقارنة بين النظامين، نجد أن كلا القانونين يتشاركان في الهدف الرئيسي وهو تحقيق العدالة وحماية حقوق الأمهات، ومع ذلك، يبرز الاختلاف في كيفية تطبيق هذه النصوص القانونية، حيث يعتمد القانون الفرنسي بشكل أكبر على الأدلة الطبية والتقارير النفسية لتحديد مدى تأثير الاضطرابات النفسية، بينما يمنح القانون الإماراتي مرونة أكبر للقضاة في تقدير هذه الحالات بناءً على الظروف الشخصية والعائلية، يعكس هذا التباين في النهج اختلافات ثقافية وقانونية بين البلدين ولكنهما يتفقان في أهمية مراعاة الظروف الصحية والنفسية للنساء أثناء فترة الحمل وما بعد الولادة.

وفي الختام، يمكن القول بأن كلا النظامين القانونيين يقدمان نماذج متقدمة في مجال العدالة الإنسانية، حيث يسعيان إلى تقديم حماية قانونية متكاملة للأمهات اللواتي يعانين من اضطرابات نفسية، تمثل النصوص القانونية في كلا البلدين خطوة مهمة نحو تحقيق عدالة شاملة تأخذ في الاعتبار الظروف الصحية والنفسية للمرأة، يوصي الباحثان بضرورة تعزيز هذه النصوص من خلال توفير مزيد من التدريب والتوعية للقضاة والممارسين القانونيين حول كيفية تقييم الأدلة النفسية بشكل دقيق، كما توصي بمزيد من التعاون الدولي

لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في هذا المجال لضمان تحقيق العدالة وحماية حقوق الأمهات بشكل فعال وشامل في جميع أنحاء العالم.

أولاً: النتائج:

1- بيَّنت الدراسة أن كلاً من القانون الإماراتي والفرنسي يعترف بتأثير الاضطرابات النفسية على المسؤولية الجنائية؛ حيث تشير المادة 62 من القانون الاتحادي رقم 31 لسنة 2021 في الإمارات والمادة 122-1 من قانون العقوبات الفرنسي لعام 1994 إلى إمكانية الإعفاء من المسؤولية الجنائية أو تخفيف العقوبة في حالة ثبوت أن الشخص يعاني من اضطراب نفسي حاد يؤثر على قدرته على الإدراك أو التحكم في تصرفاته.

2- تبيّن أن القانون الإماراتي يمنح القضاة مرونة أوسع في تقييم مدى تأثير الاضطرابات النفسية على المسؤولية الجنائية للمتهمين، في حين يعتمد القانون الفرنسي بشكل أكبر على التقارير الطبية والنفسية لتحديد مدى تأثير هذه الاضطرابات، مما يعكس اختلافات قانونية وثقافية في أسلوب التعامل مع هذه الحالات بين البلدين.

3- أكدت الدراسة أن كلا القانونين يولي اهتماماً كبيراً بحماية حقوق الأمهات بعد الولادة، حيث يوفران إطاراً قانونياً يسمح بتخفيف العقوبة أو الإعفاء منها للنساء اللواتي يعانين من اضطرابات نفسية بعد الولادة، مما يدعم العدالة الإنسانية ويبرز التزام المشرعين بحماية الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع.

4- شددت النتائج على ضرورة تقديم الأدلة الطبية والنفسية في حالات الاضطرابات النفسية بعد الولادة؛ إذ يتطلب القانون الفرنسي تقارير طبية مفصلة تثبت تأثير الاضطراب النفسي على السلوك الجنائي، في حين يسمح القانون الإماراتي بتقديم أدلة تثبت تأثير الاضطراب النفسي على القدرة العقلية والتحكم في التصرفات.

5- أوضحت الدراسة أن كلا القانونين يسعى لتحقيق التوازن بين حماية المجتمع وتوفير العدالة للأفراد الذين يعانون من اضطرابات نفسية، حيث يتيح القانون الإماراتي للقضاة تخفيف العقوبة أو الإعفاء منها بناءً على تقديرهم، بينما يعتمد القانون الفرنسي على إطار قانوني يعتمد على الأدلة الطبية لتحديد مدى تأثير الاضطرابات النفسية.

ثانياً: التوصيات:

1- تشريع مادة قانونية لتخفيف العقوبات بناءً على الاضطرابات النفسية بعد الولادة: يوصى بإدراج مادة قانونية جديدة في قانون الجرائم والعقوبات، تُعطي المرأة التي تعاني من اضطرابات نفسية حادة بعد الولادة الحق في تخفيف العقوبة بناءً على تقارير طبية ونفسية توضح تأثير تلك الاضطرابات على سلوكها.

2- دعوة المشرع الإماراتي لتطوير إطار قانوني يشمل الرعاية النفسية للنساء أثناء الحمل: يوصى بأن يقوم المشرع الإماراتي بتطوير مواد قانونية تدعم الرعاية النفسية للنساء أثناء فترة الحمل، بحيث تشمل هذه المواد إلزامية توفير الدعم النفسي والتقارير الطبية للنساء اللواتي يعانين من اضطرابات نفسية، بالإضافة إلى تقديم إرشادات قانونية واضحة للمحاكم للتعامل مع هذه الحالات، مما يساهم في حماية حقوق النساء وتحقيق العدالة.

3- تطوير معايير لتقييم الاضطرابات النفسية: يوصى بتحديد معايير طبية ونفسية واضحة لتقييم حالات الاضطرابات النفسية المتعلقة بالحمل والولادة، بحيث تكون هذه المعايير مرجعاً للقضاء عند اتخاذ القرارات المتعلقة بتخفيف العقوبات.

المراجع

Bailey, R. (2022). *"Maternal OCD and Anxiety Disorders,".* New York: Macmillan Education.

Bouchard, J.-P. (2018). *"Le Code Pénal Français et la Responsabilité Psychiatrique"* . Paris: Éditions Dalloz.

Davis, A. (2019). *"Postpartum Disorders and Legal Responsibility,"* . Chicago: University of Chicago Press.

Green, S. (2020). *"Mental Health Legislation and Maternal Well-being: A Comparative Study"* . Edinburgh: Edinburgh University Press.

Grihom, M.-J. (2017). *"Psychiatrie et Droit Pénal"* . Lyon: Éditions Jurisprudence.

Harrison, P. (2017). *"Stress and Coping in New Motherhood".* London: HarperCollins Publishers.

John L. Smith *"*.(2020) .*Mental Health and Law: A Systematic Approach . "*Oxford: Oxford University Press.

Johnson, E. (2019). *"Women's Mental Health During Pregnancy: Legal Perspectives".* Cambridge: Cambridge University Press.

Richardson, S. (2020). *"Bipolar Disorder in Pregnancy and Postpartum Period"* . New York: Penguin Books.

Royer, J.-P. (2018). *"Le Code pénal français: Commentaire et analyse".* Paris: Éditions Dalloz.

Taylor, E. (2019). *"Legal Perspectives on Postnatal Mental Health".* London: Routledge.

إبراهيم سالم الصيخان. (2014). *الاضطرابات النفسية والعقلية "الأسباب والعلاج"* . عمَّان: دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع.

أحمد المجدوب. (1998). *المرأة والجريمة*. القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع.

أحمد فريد. (2017). *الصحة النفسية للأمهات* . القاهرة: دار الفكر العربي.

أحمد محمود خليل. (2023). *شرح أحكام القتل والاعتداء على سلامة الجسم والإجهاض في قانون العقوبات لدولة قطر*. بيروت: دار الكتب والدراسات العربية.

السيد عوض. (2011). *جرائم المخدرات بين الرجل والمرأة "دراسة ميدانية في السجون المصرية"* . القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.

ترتيل تركي الدرويش. (2022). *جرائم المرأة، منشورات الحلبي الحقوقية*. بيروت.

جاسم محمد محمد. (2009). *مشكلات الصحة النفسية "أمراضها وعلاجها"* . عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع،.

خالد العنزي. (2017). *اضطرابات النوم عند الأمهات الجديدات*. الرياض: مكتبة الرشد.

رمسيس بهنام. (1998). *النظرية العامة للقانون الجنائي* (المجلد 2). القاهرة: دار الكتب المصرية.

سامح المحمدي. (2021). السياسة الجنائية للمشرع المصري في مواجهة جرائم الإجهاض، المجلد الرابع والستون، العدد الثالث، نوفمبر. *المجلة الجنائية المصرية*.

سلمى الحاج. (2019). *الاضطرابات النفسية خلال الحمل*. بيروت: دار الصحة والحياة.

سميرة الخالدي. (2021). *التوازن النفسي للمرأة خلال وبعد الحمل*. بغداد: دار الحكمة.

طلال أبو عفيفة. (2012). *شرح قانون العقوبات القسم العام، الطبعة الأولى*. عمَّان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

عبد الرحمن السيد. (2018). *الإجهاد والأمومة*. بيروت: دار العلم للملايين.

عبد الفتاح مصطفى. (1996). *جريمة إجهاض الحوامل "دراسة في موقف الشرائع الإسلامية والقوانين المعاصرة"* (المجلد 1). بيروت: مطبعة دار أولي النهى.

عبدالغني مثنى الشعيبي. (2023). *شرح قانون الجرائم والعقوبات الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، .* دبي: دار الحافظ للنشر.

علاء الدين سليمان. (2017). *المسؤولية الجنائية والمرض النفسي والعقلي*. القاهرة: المكتب العربي للمعارف.

علي حمزة عسل الخفاجي. (2017). *الظروف القضائية المخففة في التشريع العراقي "دراسة مقارنة"* . بيروت: منشورات زين الحقوقية.

كامل السعيد. (1986). *الجنون والاضطراب العقلي وأثره في المسؤولية الجنائية* (المجلد 1). الجامعة الأردنية.

كامل السعيد. (1995). *الجرائم الواقعة على الأخلاق والآداب العامة والأسرة* (المجلد 1). عمَّان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

ليلى المرزوقي. (2020). *التغيرات النفسية في فترة الحمل، المكتبة الوطنية*. أبوظبي.

محمد الزبيدي. (2010). المصلحة محل الحماية في جريمة الإجهاض، العدد (43)، المجلد (12). *بحث منشور في مجلة الرافدين للحقوق*.

محمد باسل الحافظ. (2023). *قانون الجرائم والعقوبات رقم 31 لسنة 2021 في دولة الإمارات العربية المتحدة*. دبي: دار الحافظ للنشر.

محمد زكي أبو عامر، و عبد القادر القهوجي علي. (1988). *القانون الجنائي القسم الخاص*. الإسكندرية: الدار الجامعية.

محمد سرور الحريري. (2016). *قواعد التحليل النفسي والمعالجة النفسية والسلوكية*. القاهرة: الأكاديميون للنشر والتوزيع.

محمد عبد اللطيف الصعيدي. (2001). *عوامل الخطورة لإكتئاب ما بعد الولادة في منظور ثقافات مختلفة*. القاهرة: كلية الطب، جامعة عين شمس.

محمد علي سويلم. (2023). *قانون الجرائم والعقوبات الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة معلقاً عليه بأقوال الفقه وأحكام القضاء والنصوص القانونية*. دبي: النهضة العلمية للنشر والتوزيع.

محمد عوض عوض. (1992). *الوجيز في قانون العقوبات* (المجلد 1). القاهرة: دار الكتب المصرية.

محمود نجيب حسني. (1982). *شرح قانون العقوبات "القسم العام"*، (المجلد 10). القاهرة: دار النهضة العربية.

مصطفى صفوان. (2016). *التحليل النفسي علماً وعلاجاً وقضية، ترجمة وتحقيق: مصطفى حجازي*. المنامة: هيئة البحرين للثقافة والآثار.

ممدوح حسن العدوان. (2015). الاضطرابات النفسية للمرأة وأثرها على الجريمة والعقاب في التشريع الجزائي الأردني "دراسة تحليلية"، المجلد 42، العدد 2. *مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون*.

ناصر قائمي. (2015). *جنون من الطراز الرفيع "الكشف عن الترابط بين الزعامة والأمراض العقلية"، ترجمة وتحقيق: يوسف الصمعان* . بيروت: جداول للطباعة والنشر والتوزيع.

نزيه نعيم شلالا. (2009). *دعاوى العجز النفساني والاضطرابات النفسية والعقلية والعصبية*. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

هاشم محمد أحمد الجحيشي. (2017). *السياسة الجنائية في جرائم الأخلاق "دراسة مع أحكام الشريعة الإسلامية"* . القاهرة: دار الكتب القانونية.

وجدي عبد الرحمن حسني عايش. ((2013/2012)). *الأحكام العامة والخاصة لجريمة قتل الأم لوليدها "دراسة مقارنة بين القانونين الأردني والفلسطيني"، رسالة ماجستير في القانون العام*. عمَّان: كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط.

ياسر علي خلف الصافي. (2019). *الاضطرابات النفسية وأثرها على المسؤولية الجزائية*. بيروت: منشورات زين الحقوقية.

يوسف الحريري. (2020). *الصحة النفسية في مرحلة ما بعد الولادة*. القاهرة: دار الثقافة.